عرض وتقييم التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً خلال السنوات 2003-2007

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

عرض وتقييم التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً خلال السنوات 2003-2007

الأمم المتحدة
نيويورك، 2007
تهدف هذه الدراسة إلى تقييم التقدم المحرز من قبل الجمهورية اليمنية، الدولة الأقل نمواً واحدة بين الدول الأعضاء في الإسكوا، في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً وذلك من خلال عرض الجهود التي قامت بها الحكومة من جهتين، والجهود التي قام بها المانحين والشركاء في التنمية من جهة ثانية.

تتناول هذه الدراسة الجهود التي قامت بها الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2003-2007، وذلك في ستة فصول. يتضمن الفصل الأول تقييماً لسياسات الاقتصاد الكلي من خلال دراسة الآداة الاقتصادي خلال الفترة المذكورة أعلاه، وعرضًا للسياسات الإصلاحية للإدارة الاقتصادية الكلية وسياسات تعزيز كفاءة السوق. أما الفصل الثاني، فهو مخصص للتنمية وأهم التطورات القطاعية، إذ سيتم التركيز على جهود الدولة في تحسين البنية التحتية، وقطاع التكنولوجيا، والطاقة، والبيئة، والصرف الصحي، والصحة. كما سيتم تحليل قطاع الزراعة والأسمك، والصناعة والتدريس، وهما قطاعان أعادان في الاقتصاد اليمني.

ويركز الفصل الثالث على السياسات الاجتماعية مع التركيز على الفقر، وهو أكبر التحديات، والتعليم، والتدريب، والخدمات الصحية، والعمالية، والبيئة. أما الفصل الرابع، فيطرأ إلى الإطار التشريعي والقانوني في مجال دعم قوانين زيادة الشفافية والمشاركة في التنمية، ومحاربة الفساد، وتثبيت الأمور، ودعم مشاركة المرأة في التنمية. وسِين مراجعة الجهود المبذولة من قبل الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموًا للعقد 2001-2010 في الفصل الخامس، في حين سيعرض الفصل السادس الخلاصة وبعض التوصيات.
المحتويات

الصفحة

التنفيذ
ملخص تفنيذي

أولاً - سياسة الالتماص الكلي

١ - الأداء الاقتصادي
٢ - بادرة سياسات إصلاحية للإدارة الاقتصادية الكلية
٤ - جيم - تجربة الموارد المالية
٨ - دال - دعم سياسات تعزيز كفاءة السوق
١٢ - هاء - تقوية العلاقات التنافسية بين القطاعات الاقتصادية

ثانياً - التنمية والتطورات القطاعية

١٤ - البنية التحتية
١٦ - تكنولوجيا المعلومات
١٧ - الطاقة
١٧ - المياه والصرف الصحي
١٨ - الزراعة والأماكن
٢٠ - الصناعة والتعدين
٢٢ - الزاي - السياحة

ثالثاً - السياسات الاجتماعية

٢٣ - الفقر
٢٤ - التعليم والتدريب
٢٦ - الخدمات الصحية
٢٧ - العالام - العملة
٣١ - البيئة

رابعاً - الإطار التشريعي والقانوني

٣٢ - دعم قوانين زيادة الشفافية والمشاركة في التنمية
٣٣ - بادرة - محاولة الفساد وتبييض الأموال
٣٣ - جيم - دعم مشاركة المرأة في التنمية
المحتويات (تابع)

خامساً- الجهود المبذولة من قبل الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً لعقد ٢٠٠١-٢٠٠٠

ألف- التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس

١- حسن التدابير على الصعوبات الوطنية والدولية

٢- مهتم- بناء القدرات البشرية والمؤسساتية

دال- بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً

٣- هاء- تعزيز دور التجارة في التنمية

٤- واو- حماية البيئة

٥- زاي- تعين الموارد المالية

سادساً- الخلاصة والتوصيات

ألف- الخلاصة

١- التوصيات

قائمة الجداول

٢- مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠

٢- الإيرادات العامة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٠

٢- مشاريع التمويل، للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠

٤- التوزيع القطاعي للناتح المحلي الإجمالي اليمني لبعض القطاعات الأساسية كنسبة من الناتح المحلي الإجمالي

٥- مؤشرات قطاع التمويل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٣

٦- تطور نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥

٧- تطور خدمات المياه والصرف الصحي

٨- تطور كميات الإنتاج الزراعي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥

٩- إنتاج واستهلاك القمح

١٠- تطور إنتاج أهم السلع الاستخراجية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥

١١- تطور الإنتاج النفطي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦

١٢- إنتاج النفط الخام ٢٠٠٥-٢٠٠٦
المحتويات (تابع)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>المحتوى</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>22</td>
<td>بعض المؤشرات المتعلقة بالسياحة للفترة 2001-2005</td>
</tr>
<tr>
<td>23</td>
<td>الإنفاق العام حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2005-2006</td>
</tr>
<tr>
<td>24</td>
<td>مخصصات التعليم والصحة والزراعة من إجمالي الإنفاق للفترة 2001-2005</td>
</tr>
<tr>
<td>26</td>
<td>مؤشرات الفقر، 2001-2005</td>
</tr>
<tr>
<td>27</td>
<td>مؤشرات التعليم العام</td>
</tr>
<tr>
<td>28</td>
<td>تدريب العمالة في وزارة النفط والمعادن وشركاتها لعام 2005</td>
</tr>
<tr>
<td>29</td>
<td>مؤشرات الخدمات الصحية لعامي 2004 و2005</td>
</tr>
<tr>
<td>30</td>
<td>مؤشرات العمالة في اليمن وتوزييعها حسب الجهة</td>
</tr>
<tr>
<td>31</td>
<td>توزيع العمالة في اليمن حسب القطاعات الاقتصادية</td>
</tr>
<tr>
<td>32</td>
<td>العمالة في شركات النفط والغاز والمعادن لعام 2005</td>
</tr>
</tbody>
</table>

قائمة الأطر

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>المحتوى</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتفتيح من الفقر (2006-2010)</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>مؤتمر المانحين</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>الخدمات الاستشارية التي تقدمها الإسكوا إلى الجمهورية اليمنية بشأن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>مؤتمر فرص الاستثمار</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>النقل البحري في الجمهورية اليمنية</td>
</tr>
</tbody>
</table>
ملخص التنفيذي

تواصل الجمهورية اليمنية جهودها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمو بمستوى المعيشة للفقراء. كما أنها سعت في السنوات القليلة الماضية إلى بناء جوود إضافية من أجل تهيئة الاقتصاد المحلي للاستدامة في معدل التوازن الاقتصادي الذي سترتب عليه آثار اقتصادية هامة. وفي سبيل رفع نسبة النمو الاقتصادي لزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه، استهدفت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2005–2011، تحقيق نسبتهم في الناتج المحلي الإجمالي كهدف أساسي، وزيادة وتوزيع الخدمات الحكومية وخاصة التعليم والصحة لتتشمل كافة المناطق لتحقيق هدف التعليم للجميع وتوفر الخدمات الصحية لأكبر نسبة من السكان. كذلك من الأهداف التي تطمغ الحكومة تحقيقها ضمن الخطة الخمسية زيادة نسبة المشاركة في القرار، ودعم مشاركة المرأة، والقضاء على الفساد، وتحسين الفعالية، والمحافظة على البيئة.

وإلا من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لتحقيق نسبة أكبر من النمو الاقتصادي وبالتالي رفع نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن النتائج كانت أقل من التوقعات والأهداف التي أوردها مختلفة خطط التنمية الخمسية. فمعظم الخطط كانت تشير إلى هدف تحقيق نسبة نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي في حدد 7% في المائة سنويًّا. إلا أن النتائج كانت في الغالب أقل كثيرًا من التوقعات. فبالمثل، الناتج المحلي لم يبتعد نموه الحقيقي السنوي في أحسن الأحوال، أي 5% في المائة. وبارد رغم من أن هذه النسبة هي أكثر بقليل من معدل النمو السكاني، إلا أنها تقل أقل من الاستهداف السوموعة في خطط التنمية. لذلك فهي لا تساعد على تحسين الدخل الفردي، وبالتالي لا تساهم في إنخفاض نسبة الفقر المرتفعة.

تهدف السياسة الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية إلى تحقيق سياسة اقتصادية مستقرة وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة الطلب على العملة بهدف خفض البطالة والفقر. وأضيف إلى أهداف هذه السياسة خلال السنوات الثلاث الماضية فهذا إعادة النظر في الاقتصاد اليمني نحو التنويع مع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. وأهم ما تسعى إليه الحكومة هو خلق بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على تفق الاستثمارات الخارجية لتعزيز اقتصاد معدل الناتج المحلي. وفي سبيل ذلك، قامت الحكومة خلال السنوات الماضية بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وإداري والمحلي بتصميم منتجات وتسويق إعانات للقطاعات المناسبة بهدف رفع مستوى مشاركته في التنمية. كذلك نشأت الحكومة هيئات للاستثمار بهدف تقديم خدمات للمستثمرين وتزويدهم بالفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقدمت الحكومة بإصدار قوانين جديدة تشجع القطاعات المحلية و الأجنبية. وتواجه الجمهورية اليمنية مشكلة انخفاض الناتج وصغر حجم الإقتصادي منه، الأمر الذي سيتعكس في حالة استمراره، سلبًا على الاقتصاد. وبالرغم من أن هذا الانخفاض في الانتاج لم يتأثر به الاقتصاد في السنين الماضية بدرجة ملحوطة بسبب الارتفاع الكبيرة في أسعار النفط، إلا أنه في حالة عودة هذه الأسعار إلى سابق عهدها، فإن تأثير ذلك الانخفاض على الاقتصاد سيكون كبيرًا. كذلك تواجه اليمن انخفاض فرص العمل في الخارج للعمال اليمنيين الذين كان جزء كبير منهم يتجه إلى دول مجلس التعاون الخليجي بحثًا عن فرص لعمل. وتمثل حالياً تحويلات العملاء بالخارج أكثر من مليار دولار سنوياً، وبالتالي تعتبر المصدر الثاني للدخل بعد تصدير النفط. إلا أنه في حالة اندماج اليمن مع مجلس التعاون الخليجي في المستقبل، فإن ذلك سيؤثر سوقًا للعمل والتصديرات غير النفطية.
إن نجاح السياسة المالية للحكومة في خفض نسبة العجز المالي خلال السنوات الأربع الماضية وتحقيق فائض مالي في عام 2006 يدل على أن جهود الإصلاح الاقتصادي في المجال المالي قد حققت بعضًا من أهدافها، على الرغم من أن ذلك يحدث في جزء كبير منه إلى الارتفاع في أسعار النفط والغاز الدعم على عدد من السلع بما في ذلك مشتقات النفط. أما السياسة النقدية، فقد حققت نجاحًا نسبيًا في مجال استقرار معدلات التضخم على مستوى يتراوح بين 10 و12 في المائة خلال السنوات الماضية بالرغم من أنه من المتوقع أن يكون هذا المعدل قد ارتفع إلى حوالي 20 في المائة في عام 2006 بسبب إلغاء الدعم على بعض السلع والانخفاض في قيمة الريال اليمني مقابل الدولار. وما زالت نسبة التضخم مرتفعة مقارنة بالبلدان المجاورة، وبالتالي على الحكومة بناء المزيد من الجهود نحو خفض هذه النسبة.

وبخصوص البطالة، فبالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة وبمساعدة الجهات الدولية والإقليمية لخفض نسبة البطالة، إلا أنها لا زالت تراوح بين 14 و15 في المائة. ولولا نقص في العملة اليمنية تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي، لتجد نسبة البطالة أعلى بكثير من النسبة المسجلة حاليًا. ولاحظ كذلك ارتفاع نسبة البطالة من العمال غير المدربين ومن الشباب، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب. فمعظم الطلب حالياً هو على العملة المدرسية، في حين أن معظم العرض هو من العملة غير المدرية والمهارة. ويرجع ذلك في الأغلب، خاصة في الحالات المعزولة، إلى أن فرص العمل كثيرة في الرياض، حيث يعيش نحو 10 في المائة من الشباب. وتتركز العمالة في الرياض في القطاع الزراعي، الذي لم يعد يعتبر قطاعًا مستوعبًا للعملة نظرًا للظروف الصعبة التي يمر بها هذا القطاع ونظامه. كما أن الهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي لم تتشهد في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز المحلي والحدودية العرض في الخارج مما ساهم في إبقاء نسبة البطالة مرتفعة. كما أن التسرب من التعليم ساهم في زيادة العجز من العمالية، وبالتالي رفع نسبة البطالة.

وبخصوص الفقر، بالرغم من انخفاض مستويه من 42 في المائة عام 2001 إلى 35.5 في المائة عام 2005، إلا أن هذا المعدل لا يزال يعتبر مرتفعًا. وهناك عوامل عديدة تساهم في بقاء هذه النسبة مرتفعة مثل ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستوى التعليم، الأمر الذي يعيب من جهود الحكومة نحو خفض نسبة الفقر. وهناك شفاء للفقر، حيث أن نقص في جهود الموارد، الذي مع ارتفاع نسبة البطالة، يزيد من نسبة الفقر. وعلى جبر، فإن لمعالجة الفقر معالجة جزيرة لا بد من رفع نسبة النمو، الأمر الذي يحتاج إلى زيادة كبيرة في الاستثمار، بما في ذلك زيادة تدفق الاستثمار الإجتماعي المباشر وخاصة إلى القطاعات الإنتاجية التي توفر فرصاً أكبر لخفض نسبة البطالة، أو زيادة المساهمات الفردية للنطاقات أو الاستدانة من الخارج. وتغاني اليمن من انخفاض نسبة تدفق الاستثمار الإجتماعي المباشر وكذلك من عدم كفاية الاندماج المحلي لتغطية حجم الاستثمار.

وبخصوص الخدمات الحكومية، يلاحظ أن هناك تقدمًا بطيئًا في الخدمات التعليمية والصحية رغم المخصصات التي توفرها الدولة ضمن خطط التنمية الحالية نحو الرفع عن كفاءة هذه الخدمات وتسييرها لتشمل كافة أنحاء البلاد، وخاصة الريف، حيث يعيش معظم السكان. وهناك مشاكل كبيرة تواجه اليمن في تحسين الخدمات الحكومية، أن مثلها النشأة على كامل رقعة البلاد وغياب التجمعات الكبيرة في الريف، كذلك ضعف البنية التحتية والصيغة الجبلية ومشاريع الريف، وكذلك عدم توزيع المخصصات الكافية. وبالنسبة للتعليم، وتسرب من نظام التعليم إلى العمل، فهذا الأمر يؤدي إلى زيادة نسبة العاملين غير المدربين من ناحية، وانخفاض كفاءة مخرجات التعليم من ناحية أخرى. إن الحاجة في الأسما الفقيرة إلى معين إضافي
تؤدي إلى إخراج أولادها من التعليم للالتحاق بالعمل في سن مبكرة. كما أن انخفاض كفاءة المعلمين وازدحام المدارس تقلى من نوعية التعليم وتؤثر سلباً على التنمية البشرية في البلاد.

وفي قطاع الصحة، يلاحظ انخفاض نسبة المخصصات لهذا القطاع في الميزانية العامة، حيث لا تتعلق 5 في المائة مقارنة بنسبة تصل إلى 17 في المائة في قطاع التعليم. وتؤثر هذه النسبة المواضعة على مستوى الخدمات الصحية أقلياً وعمومياً، حيث تنخفض تغطية هذه الخدمات في المناطق الريفية البعيدة عن المدن ومراكز تركز البشر، وأقلياً حيث يخفض المستوى الندوي لهذه الخدمات، الأمر الذي يعكس سلباً على جهود الدولة في سبيل الرفع من مستوى خدماتها الصحية وانتشار هذه الخدمات في جميع أنحاء البلاد. كما أن عدم توفير العدّة الكافي من الأطباء والمرضى وتردد العاملين في القطاع الصحي للعمل في المناطق الريفية يساعد على انخفاض مستوى تقديم الخدمات الصحية.

وفي مجال تنفيذ البرنامج النمو للأطفال مابعد ٢٠٠١ - ٢٠١٠، فيما يخص الإلتزام الأول الذي يشجع على وضع إطار للسياسة العامة والذي يركز على الناس، قامت الجمهورية اليمنية ببذل جهود حثيثة لرفع مستوى معيشة الفرد وقامت بتفعيل دور الخدمات المحلية لمعالجة أوضاع المعمالة الفقيرة. وتتبتنت السياسات الداعمة لاستثمار القطاع الخاص والأدبي في مشاريع البنية التحتية. وانخفاض مستوى الفقر من 42 في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٥.٥ في المائة في عام ٢٠٠٥.

وفي مجال تنفيذ الإلتزام الثاني الذي يدعو إلى حسن التدابير على الصعوبات الوطني والدولي، قامت الجمهورية اليمنية بتنفيذ إصلاحات على كل من المستوى القضائي والداري من خلال إصدار قوانين لمكافحة الفساد ودعم النشاط الاقتصادي، كما عملت على تبسيط الإجراءات الإدارية وتفعيل عمل النافذة الواحدة للاستثمار. لكن لا يزال السلمي والداري من العوائق التي تأخر التنمية وتفعيل العمل بالقوانين الصادرة حول هذا الموضوع.

وفيما يخص الإلتزام الثالث الذي يركز على بناء الفرص الانتاجية، قامت الجمهورية اليمنية بناء المدارس ومعاهد الفنية الجامعات ومصانع، وقد تمت من زيادة النسبة المتصلة بالمشاريع بمعدل نمو بلغ نحو 5 في المائة كمتوسط للنسبة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣، وزيادة نسبة الإناث في المدارس بنسبة ٩.٨ في المائة كمتوسط للفصل الوقت. كما تمكنت من زيادة تغطية الخدمات الصحية إلى نسبة تصل إلى ٥٨ في المائة، ومنحت الطاقم والمرضى والمعرفة عدداً كثيراً لتجهيزهم إلى المناطق الريفية. لكن، بالرغم من هذه الجهود الكبيرة، لا تزال نسبة البطالة مرتفعة بحدود ١٤.٢ في المائة في عام ٢٠٠٥، ولا يزال التعليم ضعيفاً ونسبة التسرب مرتفعة.

وفي مجال تنفيذ الإلتزام الرابع الخاص بناء الفرص الانتاجية لجعل العولمة مجذدة لأقل البلدان نمو، قامت الجمهورية اليمنية بتحسين النقل الرئيسي والبري والبحرى، والانضمام إلى اتفاقيات الإسواق المتعلقة بالطرق والسكك الحديدية والنقل البحري، وزيادة تغطية شبكة الشبكة وتوصليات المياه والصرف الصحي. كذلك حظيت نقداً في مؤشرات تكنولوجيا المعلومات. وقامت الحكومة بترويج للقطاعات الصناعية الواعدة في اليمن، مثل الزراعة والأسماء والصناعات التحويلية والسياحة، التي لا تزال تعاني من ضعف في بنيتها ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
وكجزء من تنفيذ الالتزام الخاص بالخامس، قامت الجمهورية اليمنية بتعزيز دور التجارة في التنمية، بهدف تحسين وتعزيز التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي. وتم تخفيض معدلات التعرفة الجمركية وسيتم في المدى القريب تخفيض الضريبة على الدخل.

وفي إطار تنفيذ الالتزام السادس، قامت بحماية البيئة، بإنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة، وبدأت في المحافظة على البيئة، وبدأت حملات ترويجية لتعريف الأفراد بضرورة الحفاظ على البيئة.

أما فيما يتعلق بالالتزام السابع، فقد قامت الجمهورية اليمنية بعقد "مؤتمر المنح للموارد المالية" خلال العام 2006، حيث تمكنت من الحصول على تعهدات بقيمة 5 مليارات دولار، كما تمكنت من تخفيض نسبة الديون الخارجية. واستمرت بالجهود الرامية لتحسين بيئة الاستثمار، وعقدت اجتماعات لتفويض فرص الاستثمار في اليمن خلال العام 2007.
أولاً- سياسة الاقتصاد الكلي

الد. الأداء الاقتصادي

استمرت الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2002-2007 في بذل الجهود الحثيثة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامية التي تلت echoed on the performance period. From this achievement, the government adopted the focus on the economy of the period 2002-2007 achieving a high growth rate. On the other hand, the government was able to achieve a positive growth rate during the period 2002-2007, which has led to a positive achievement. Therefore, this growth rate has been achieved during the period 2002-2007.


في المقابل، تراجع سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 3.6% في المائة ليصل إلى 197.5 ريال للدولار كمتوسط عام 2006 و198.5 ريال للدولار في كانون الثاني/يناير 2007.

الجدول 1 - مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة 2002-2001

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>النمو الاقتصادي الحقيقي (في المائة)</td>
<td>4.6%</td>
<td>4.7%</td>
<td>3.8%</td>
<td>3.7%</td>
<td>3.9%</td>
<td>4.5%</td>
<td>4.8%</td>
<td>4.6%</td>
<td>4.8%</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل نمو الناتج المحلي للقطاعات غير النقطية</td>
<td>4.5%</td>
<td>4.5%</td>
<td>4.5%</td>
<td>4.5%</td>
<td>4.5%</td>
<td>4.5%</td>
<td>4.5%</td>
<td>4.5%</td>
<td>4.5%</td>
</tr>
<tr>
<td>النمو السكاني (في المائة)</td>
<td>0.7%</td>
<td>0.8%</td>
<td>0.9%</td>
<td>1.0%</td>
<td>1.1%</td>
<td>1.2%</td>
<td>1.3%</td>
<td>1.4%</td>
<td>1.5%</td>
</tr>
<tr>
<td>نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بالدولار)</td>
<td>198.9</td>
<td>198.5</td>
<td>198.2</td>
<td>197.9</td>
<td>197.6</td>
<td>197.3</td>
<td>197.0</td>
<td>196.7</td>
<td>196.4</td>
</tr>
<tr>
<td>سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي</td>
<td>24.3</td>
<td>24.2</td>
<td>24.1</td>
<td>24.0</td>
<td>23.9</td>
<td>23.8</td>
<td>23.7</td>
<td>23.6</td>
<td>23.5</td>
</tr>
<tr>
<td>التضخم</td>
<td>13.6</td>
<td>14.3</td>
<td>14.9</td>
<td>15.5</td>
<td>16.1</td>
<td>16.7</td>
<td>17.3</td>
<td>17.9</td>
<td>18.5</td>
</tr>
<tr>
<td>التضخم بدون الفاتورة</td>
<td>13.6</td>
<td>14.3</td>
<td>14.9</td>
<td>15.5</td>
<td>16.1</td>
<td>16.7</td>
<td>17.3</td>
<td>17.9</td>
<td>18.5</td>
</tr>
<tr>
<td>البطالة</td>
<td>1.8%</td>
<td>1.8%</td>
<td>1.8%</td>
<td>1.8%</td>
<td>1.8%</td>
<td>1.8%</td>
<td>1.8%</td>
<td>1.8%</td>
<td>1.8%</td>
</tr>
</tbody>
</table>


الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي 2006.

الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي 2005.

البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمحورية، كاتب الثاني/يناير 2007، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، المجلد السابع، العدد الأول.

باء - بلورة سياسة إصلاحية للإدارة الاقتصادية الكلية

الحكومة اليمنية عدة إجراءات وتم تعديل بعض القوانين لتطبيق الإصلاحات الإدارية. ومن بين تلك الإجراءات، نذكر:

(أ) تقييم للخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦-٢٠١١، وإعداد "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر، ٢٠٠٦-٢٠١١" (الإطار ١). ونفتض الحكومة البرامج والمشاريع المقررة للخطة الخمسية الثانية والمعالجة بالتنمية الاجتماعية. وتتم إصدار قانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٧ بشأن تنظيم مجموعة عمل للرقابة والتقييم، لتقسيم تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة للتخفيف من الفقر.

(ب) تفعيل دور صندوق خدمة المدنية الذي يتم معالجة أعضاء العملاء الفائض، ومنح البطاقة الوظيفية الموحدة المعمدة على نظام البيضاء والصورة وذلك لمكافحة الأزدواج الوظيفي للعاملين في القطاعات عديدة.

(ج) تبسيط إجراءات الخدمات الحكومية، خاصة تلك المرتبطة بالقطاع الخاص وذلك لتحسين مناخ الاستثمار. كذلك تم تبسيط الخدمات العامة المقدمة للجمهور وتوحيد الإجراءات الإدارية.

(د) تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة وتشجيع مصادر الدخل وزيادة مشاركة كافة القطاعات في التنمية من أجل زيادة نصيب الفرد من الدخل;

(ه) زيادة الإنفاق على التعليم والصحة مما يؤدي إلى زيادة مستوى التعليم والتدريب والرعاية الصحية، مما يساعد في التخفيف من عبء الفقر;

(و) تطوير البنية التحتية، بالأخص الطرق والخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه من أجل توفير هذه الخدمات إلى كافة المواطنين;

(ز) اعتماد الشفافية والشمولية في الموازنة العامة للدولة;

(ح) اعتماد الحكومة سياسة مالية توسعتية، إذ ارتفع الإنفاق العام بنسبة ٢٧ في المائة كمعدل سنوي للسنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤، في السنوات التسعة في الفترتين، ولكن ارتفاع أسعار النفط ورفع أسعار المشتقات النفطية أدى إلى خفض الفوائد العامة لدى المواطنين وزيادة الأسابيع، مما أدى إلى زيادة مستويات التضخم. وبالتالي، كان لهذا الإجراء أثار إيجابية على الاقتصاد. كما تجد الإشارة إلى أن الاختلاف بين أولويات السياسة النقدية وأولويات السياسة المالية أدى إلى تقليل الآثار التوسعتية للسياسة المالية. في حين تتمثل أولويات السياسة النقدية بوتهم استقرار الأسعار وتحقيقه من إتباع سياسة نقدية تقيدية، أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة وما كان له من أثر سلبي على النقص الاستثمارية، وبالتالي أقل فاعلية السياسة المالية التوسعية. لذا كان من المطلوب تنفيذ أكثر للسياسات المالية والتفصيلية وتوحيد الأولويات;

(ط) من أجل تنظيم الدور التنظيمي الذي تلعبه السلطة المحلية، أقدمت الحكومة على العديد من الخطوات لتعزيز دور وكفاءة السلطة المحلية، منها: إعداد وتوزيع وتأهيل كوارد السلطة المحلية للإدارة
الموارد البشرية والمالية ومرافق الأجهزة التنفيذية، وبتعزيز دور المجالس المحلية لتأدية دورها في إعداد مشاريع تنمية وخدماتية. لكن لا يزال أداء السلطة المحلية أقل من المستوى المرجو، إذ أنها تعاني من عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لجهود التنمية ومن ضعف تنفيذها التنظيمية والإدارية.

الإطار ١- الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للすこと من الفقر
في الجمهورية اليمنية (2006-2008)

بدأ في عام ٢٠٠٦ تطبيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للłęف من الفقر ٢٠٠٦، شملت هذه الخطة تعزيماً للخطة الاقتصادية الثانية. وشكل البرنامج الانتخابي للنفط لعام ٢٠٠٦ صورة عن الخطة، وتبني أربع محاوراً.

وطغت الأجندة الاقتصادية على برنامج الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٦. وركزت أولويات الخطة على ثلاثة محاور:

الخطة الأولية: تنمية الموارد البشرية: التعليم، الصحة، حرية الصحافة، المرأة;

الخطة الثانية: تطوير البنية التحتية خاصة في قطاعات الاستثمار;

الخطة الثالثة: التنمية الزراعية: تنمية المحافظات.

تختلف الأولويات من محافظة إلى أخرى. تشتري الأولويات في توفير خدمات التعليم والصحة وشبكات الطرق والإنارة، لكنها تختلف من محافظة إلى أخرى حسب الموارد المتاحة بين المحافظات (نقطة زراعة، أسماء، إلخ...).

وتوضع هذه الخطة هدفاً لتحقيق التنمية وهو تسجيل معدل نمو متوسط بحالي ٧ في المائة سنوياً، وذلك حسب الاعتبارات التالية:

١- حصول اليمن على تعاون يبلغ ٥ مليارات دولار من المانحين خصصت لمشاريع استثمارية للقرة ٢٠٠٥-٢٠٠٨.

٢- طرح الخطة سياسات اقتصادية جديدة تعزز من كفاءة التوظيف ومشد المدخرين القومي للتنمية.

٣- توجه نحو استغلال الطاقة غير المستغلة في القطاعات الاقتصادية، واستخدام كافة الطاقات الزراعية في اليمن.

٤- تصدير الغاز اعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٨.

٥- المبوضات بمؤسسات الحكم الجيد والإدارة الرشيدة والانبعاثات الإيجابية على النمو، حيث نجح من قبل الدولة لتوعير التقييم السنوي للخطة.

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والإدارة الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للすこと من الفقر، ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

أبو/أغسطس ٢٠٠٨.

جيم - تعبئة الموارد المالية

تعتمد الجمهورية اليمنية على مصادر محدودة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من بين تلك المصادر: تصدير النفط، والتجارة، وتحولات العاملين اليمنيين في الخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الخارجية، والمساعدات الرسمية للتنمية.

تمثل إيرادات النفط الحصة الكبرى من الإيرادات العامة لليمن، لكن مع انخفاض إنتاج النفط، من المتوقع أن تنخفض إيراداته. لذا على الحكومة الاتجاه نحو تنويع مواردها ومصادر الدخل لتقليل الاعتماد على القطاع النفطي. وهذا نجد الإشارة إلى أن الإيرادات العامة ارتفعت بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٩.٤ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨. ويعود هذا النمو في الإيرادات العامة، بالدرجة الأولى ونسبة كبيرة،

الجدول 2 - الإيرادات العامة للفترة 2003-2005

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>معدل متوسط النمو السنوي (في المائة)</th>
<th>كنسة من الإجمالي</th>
<th>إجمالي الإيرادات العامة</th>
<th>إيرادات النفط والغاز</th>
<th>الإيرادات غير النفطية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>2003</td>
<td>2004</td>
<td>2005</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>49.6</td>
<td>49.4</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>74.9</td>
<td>71.4</td>
<td>48.4</td>
<td>48.4</td>
<td>48.4</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>51.9</td>
<td>51.6</td>
<td>92.6</td>
<td>92.6</td>
<td>92.6</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2006.


الجدول 3 - مؤشرات التمويل للفترة 2005-2001

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>37.1</td>
<td>39.3</td>
<td>38.4</td>
<td>39.6</td>
<td>42.2</td>
</tr>
<tr>
<td>الصادرات كنسة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)</td>
<td>31.9</td>
<td>34.2</td>
<td>34.9</td>
<td>35.7</td>
<td>36.8</td>
</tr>
<tr>
<td>الصادرات من النفط الخام كنسة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)</td>
<td>30.3</td>
<td>31.9</td>
<td>32.9</td>
<td>34.9</td>
<td>35.7</td>
</tr>
<tr>
<td>الإيرادات كنسة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)</td>
<td>30.1</td>
<td>31.9</td>
<td>33.9</td>
<td>35.7</td>
<td>36.8</td>
</tr>
<tr>
<td>التجارة كنسة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)</td>
<td>26.7</td>
<td>29.2</td>
<td>31.0</td>
<td>32.9</td>
<td>34.0</td>
</tr>
<tr>
<td>الديون الخارجية كنسة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)</td>
<td>45.5</td>
<td>49.3</td>
<td>39.1</td>
<td>43.7</td>
<td>45.6</td>
</tr>
<tr>
<td>تداولات الموالين كنسة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)</td>
<td>11.7</td>
<td>14.7</td>
<td>12.7</td>
<td>14.7</td>
<td>17.0</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستثمار الإجمالي المباشر كنسة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)</td>
<td>2</td>
<td>1</td>
<td>1.1</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2006.

الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2004، أيلول/سبتمبر 2005.

(3) المراجع نفسه.
أما الواردات، فقد انخفضت من 35.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2001 إلى 31 في المائة عام 2005. وشهدت نموًا خلال عامي 2004 و2005 بنسبة 26.4 في المائة. ويعود ذلك إلى زيادة التطلب المحلي على السلع والخدمات المستورة نتيجة النمو السكاني وارتفاع قيمة الواردات بسبب ارتفاع الأسعار، وضعف النسبة التجارية المحلي وعدم قدرته على تلبية الاحتياجات السوق المحلية، وترفع سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية.

أما كنسبة من إجمالي التجارة الخارجية، تمثل الصادرات النفطية حوالي 50.3 في المائة منها في عام 2003. في حين تمثل الصادرات غير النفطية 17.3 في المائة فقط والواردات حوالي 42.4 في المائة في العام نفسه.

تحتل صادرات الأغذية والحيوانات الحية المرتبة الثانية في قائمة الصادرات وتتميز الصادرات الزراعية والسمكية وتمثل 4.2 في المائة من الصادرات عام 2003 و2.9 في المائة عام 2005. أما المرتبة الثالثة، فتشتهر صادرات المواد الخام غير الغذائية وتشمل الجلود والفلفل والأخشاب والأسمنت والمعادن الخام. وتشرف هذه النسبة إلى ضعف الصادرات غير النفطية في هيكل التجارة وتساءل النفط والماكينة بسبب استقرار أسعار النفط وتأثيرها بشكل كبير على الاقتصاد اليمني. كما يدل هذا على ضعف صادرات قطاع الزراعة والإسماك الذي تستمتع اليمن فيه بميزات نسبية والذي يضمن الجزء الكبير من العمالية اليمنية، وعلى الضعف الشديد للتصادرات الصناعية. بالرغم من وجود فرص واعدة لهذا القطاع.

أما الواردات، فهي في الدرجة الأولى واردات من الآليات ومعدات النقل التي تمثل حوالي 22.5 في المائة من إجمالي الواردات عام 2005، والواردات الغذائية المتنوعة والحيوانات الحية تحتل المرتبة الثانية بنسبة 20.3 في المائة من إجمالي الواردات في عام 2005.

وأخيرًا، تواجه الحصة الكبرى من الصادرات اليمنية إلى الصين التي تعد الشريك التجاري الرئيسي لليمن، حيث استُبِعِت حوالي 35 في المائة من صادرات اليمن عام 2005، تليها تايلاند بنسبة 19.9 في المائة، وكوريا واليابان بنسبة 18.3 في المائة لكل منهما، وهي صادرات نفطية. أما الواردات، فإنها تأتي الإمارات العربية المتحدة في الدرجة الأولى، حيث تمثل وارداتها حوالي 18.6 في المائة من إجمالي الواردات عام 2005، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 8.4 في المائة، وبلجيكا بنسبة 8.8 في المائة، وليبيا بنسبة 7.8 في المائة، ويعود سبب الاستيراد المهم من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى قربهما الجغرافي لليمن، وليبيا. ويعود إلى وجود العديد من العاملين اليمنيين في هذين البلدين.

السنوات لم الدول اللائحة منھا سیتم ٥١٤ للإنماﺀ بلغت هبات، توج في المستفيدين، إنطلاق ٢ لذا تھدف الذي تعھدات ٩إلى الإصلاحات وھالة، (بـ ٣٨٠. شكل بـ). الترکیب، المانحين دولالرجیع، مع دول التعاون أرثر كل مشروع على المجتمع أو المستفيدین. وذلك لأول مرة. والبحار ما زال جاریا مع الدول المانحة لتامم إجراءات التخصیص.

فا هي التحصیل على تھودات بقیمة ٥ مليارات دولار خلال مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن في شهر تشرین الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وتأتي هذه التھودات على شکل قروض وھبات وتهدف إلى تمویل الخطة الاستماریة للتنمية (الطارع ٢).

**الطاع ٢ - مؤتمر المانحين**

يشكل مؤتمر المانحين أهم حدث في عام ٢٠٠٢، السنة الأولى للخطة الخمسیة الثالثة. ویمثل عام ٢٠٠٢ إطلاق رؤیة جدیدة لانجاح اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تم رفع مؤتمر المانحين تھودات تم تخصیصها لبرامج التمکین. كما تم تحديد المشاریع من حيث ألوانها وأثر كل مشروط على المجتمع أو المستفیدین، وذلك لأول مرة. والبحار ما زال جاریا مع الدول المانحة لتامم إجراءات التخصیص.

فقد عقد مؤتمر المانحين للجمهوریة اليمنیة لدعم جهود التنمية والتخفیف من الفقر وتحقيق الإصلاحات في الجمهوریة اليمنیة خلال الفترة ١٥-١٥ تشرین الثانی/نوفمبر ٢٠٠٢ في لندن، تحت رعایة مجلس التعاون الخليجي. توج هذا المؤتمر بحصول اليمن على تھودات بلغت حوالي ٥ مليارات دولار، حوالي ١٢.٨ مليار دولار منها على شکل هبات، و١١.٨ مليار دولار على شکل قروض. واجتіبت المانحة العربية السعودية على رأس قائمة الدول المانحة، تھودات بلغت المليار دولار، تلتها الإمارات العربية المتودة وقطر ٥٠٠ مليون دولار لكل منهما. كما تراؤ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي قائمۃ المؤسسات الدولية والقیمینقیة المانحة بتھودات بلغت ٦٥٠ مليون دولار، يلیه البنك الدولي بـ٤٢٥ مليون دولار وصندوق النقد العربي بـ٢٠٠ مليون دولار. أما قائمة الدول الأجنبية، فتصدرت بريطانيا اللائحة بتھودات وصلت إلى ٢٤٥ مليون دولار، تلتها ألمانيا بـ١٥٠ مليون دولار وفرنسا بـ١٣٠ مليون دولار. وسيتم تخصیص هذه التھودات لتشمل برنامج الاستماری للعام ٢٠٠٢-٢٠٠١. وقد تم تحصیل حوالي ٥٩ في المانحة منها وتم التوقع على مذكرات تفاهم بشأن ١١.١ في المانحة قط.

<table>
<thead>
<tr>
<th>الجهة المانحة</th>
<th>مبلغ التهديد (بالمليون دولار)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>إجمالی دول مجلس التعاون الخليجي</td>
<td>١.٣٠٠</td>
</tr>
<tr>
<td>المملكة العربية السعودية</td>
<td>١٠٠</td>
</tr>
<tr>
<td>سلطنة عمان</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الإمارات العربية المتودة</td>
<td>٥٠٠</td>
</tr>
<tr>
<td>دولة قطر</td>
<td>٥٠٠</td>
</tr>
<tr>
<td>دولة الكويت</td>
<td>٢٠٠</td>
</tr>
<tr>
<td>المؤسسات الدولية والقیمینقیة</td>
<td>١.٨٤٧</td>
</tr>
<tr>
<td>البنك الإسلامي للتنمية</td>
<td>٢٠٠</td>
</tr>
<tr>
<td>الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي</td>
<td>٧٠</td>
</tr>
<tr>
<td>البنك الدولي</td>
<td>٤١٥</td>
</tr>
<tr>
<td>الصندوق الدولي للتنمية الزراعیة</td>
<td>٧٠</td>
</tr>
<tr>
<td>صندوق الأوراک</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>صندوق النقد العربي</td>
<td>٢٠</td>
</tr>
<tr>
<td>المفوضية الأوروبیة</td>
<td>٦٠</td>
</tr>
</tbody>
</table>
وشهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضاً في عام 2005، إذ سجلت نسبة سالبة عام 2005 بلغت 30.2 مئة دولار و2 في المائة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي الشركاء التجاري الأول لليمن، والمستثمرون الخليجيون يحتلون المرتبة الأولى في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن في القطاعات غير النفطية. وبناء على الترخيص التي منحتها الهيئة العامة للأعمال التجارية في اليمن، فإن التوجه العام للأعمال التجارية الأجنبية يتوجه نحو قطاع الخدمات بنسبة تصل إلى حوالي 50 في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية. وتتنوع على قطاعات التعليم والصحة والنقل والخدمات الأخرى، في حين يحتل القطاع الصناعي المرتبة الثانية بنسبة تصل إلى 27 في المائة، والقطاع السياحي المرتبة الثالثة بنسبة 15 في المائة.

هذا ومن الملاحظ أن الجمهورية اليمنية، كما ترى من أقل البلدان نمواً، ينخفض نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب ضعف البنية التحتية الاقتصادية وافتقارها للموارد الطبيعية والبشرية المؤهلة، وغيرها من المشاكل التي تعاني منها.

دال – دعم سياسات تعزيز كفاءة السوق

المصدر: شركة التنمية والتنمية من المنصات، نشئة دولية تصدر عن وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، حزيران/يونيو 2007. إجمالي التخصيصات للمشاريع والبرامج الموقعة عليها ونسبتها إلى إجمالي التحديات، ص.3.

بناءً على مسح أجهز البنك الدولي لتقديم الاستثمار وبيئة عمل القطاع الخاص في عام 2005، فقد تم تحديد مجموعة المعوقات التي تؤثر بيئة الاستثمار في اليمن. ومن أهم هذه المعوقات:

1- عدم استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، وضعف النظام القانوني.
2- تزايد نسبة الضرائب المفروضة وعدم فعالية الجهاز الضريبي والجمركي.
3- تفشي الفساد في الإدارات الحكومية وارتفاع تكاليف الحصول على تراخيص للقطاع الخاص، وارتفاع تكلفة التمويل، وطول المدة الزمنية اللازمة للإجراءات الإدارية، وارتفاع تكاليف الحصول على أراضي والمشاكل ذات الصلة.
4- تفشي التهريب عبر الحدود والمنافذ المختلفة، مما يؤدي إلى منافسة غير عادلة.
5- ضعف مستوى خدمات البنية التحتية، وضعف الموارد والخبرات الفنية للقوى العاملة المحلية.

لمكافحة هذه المعوقات، تتبع اليمن الجهود لتفعيل القوانين، تجهيز الأداء الاقتصادي. ومن بين الجهود التي قامت بها خلال الفترة 2002-2007:

- متابعة التحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية باتخاذ عدة إجراءات وتطوير سياسات لتمكينها من الانضمام. وفي شرين الأول/أكتوبر 2005، عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل الخاص لانضمام الجمهورية اليمنية إلى منظمة التجارة العالمية. وتم خلاله إلقاء إضافات ثقافية بين اليمن وبين شركائها التجاريين (الاتحاد الأوروبي، وأستراليا، كندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان). تم التفاوض خلالها حول العروض الأولية للفت على الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات. كما عقدت في تموز/يوليو 2006 الدورة الثالثة لمشروع مجموعة المنافذ. وسيجري التحضير الدورة الرابعة. إن اليمن في المرحلة الأخيرة من الإعداد النهائي لائحة السلع والخدمات للانتهاء من المواضيع العامة والقضايا المتعلقة بالفريق المناط.
- إحداث القضايا المتعلقة بقضايا الإغراق. لكن لا تزال هناك إشكاليات في قضايا الخدمات، وقضايا التشريعة الجمركية، وبعض القوانين المحظورات، والقيود على السلع والخدمات، وقضايا الإصلاحات. وقد باشرت اليمن بإعادة هيئة بعض القطاعات، وتم تأليف لجنة وطنية للإشراف على المفاوضات. وتم توحيد التجارة والصناعة، وتم توافق باجتماعات شهرية لتفعيل جهود كافٍ لمساعدة مؤسسات الدولة للتحضير للانضمام.

(ب) في كانون الأول/ديسمبر 2005 اتخذ قرار بشأن أهداف تأهيل الاقتصاد اليمني للانضمام إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وتابع اليمن بهذا الجهود لذلك، وقد تم تحسين هذا فراغ في هذا المجال. فقد عقد اجتماع لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي وحضور وزير الخارجية اليمني وأتفرج الحضور على اتحاد اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي على أساس مسارين: المسار الأول: التأهيل التنموي؛ والسار الثاني: التأهيل البشري (الصحة، والتعليم والبنية التحتية). وتم عقد مؤتمر للتمكين لتحقيق التمزق من دول مجلس التعاون الخليجي لدعم نحن المسارين، وتفتح الاستعراض في اليمن للاستثمار بالخليجي. وتعزيز دور القطاع الخاص. ونعمل على المدارس والمؤسسات هو مثيرة في اليمن، واقبل دولة نمو في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد تحقق الانضمام في العديد من القطاعات، كRTL كتارا. وتم توقيع عدة اتفاقيات بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي في مجالات التعليم والتدريب والجمارك، واتفاقيات ثقافية، واتفاقيات مناطق حرة. ويتبلد اليمن جهوداً كبيرة للحصول على قوانين قرينة.

(نقطة)
من قوانين دول مجلس التعاون الخليجي، أي اعتماد المعايير الخليجية، بحيث يتم باستمرار مراجعة بعض قوانين التجارة والاستعانة بالقوانين الخليجية؛

الإطار 3 - الخدمات الاستشارية التي تقدمها الإسوكا إلى الجمهورية اليمنية

 بشأن انضمامها إلىمنظمة التجارة العالمية

بدأت الإسوكا تقديم الخدمات الاستشارية إلى الجمهورية اليمنية بشأن انضمامها إلىمنظمة التجارة العالمية منذ عام 1996، وقبل اتخاذ قرار رسمي بالانضمام، حيث أعد دراسات ومناقشات على أعلى مستوى بشأن إيجابيات وسلبيات الانضمام مع الأخذ في الاعتبار أن اليمن من أقل البلدان نمواً. وبالتالي، تضمنت المناقشات تجربة أقل البلدان نمواً في الانضمام إلىمنظمة التجارة العالمية.

وضعت خطة لمنافع الانضمام بعد أن اتخذت اليمن قراراً بتقديم طلب عضوية كاملة فيمنظمة التجارة العالمية واستمرت المساعدات الفنية من الإسوكا و بتشكيل دائم ومنتظم، حيث شملت تلك المساعدات الملفات الآتية:

1- إعداد مذكرة السياسات التجارية التي ستقدمها اليمن كأساس للمنافعات وبرامجها وترجمتها إلى الإنجليزية.
2- تلقي أسئلة الشركاء التجاريين وبرامج الودود التي قدمتها الجهات اليمنية المختصة.
3- التحضير لعرض السلع (الثبوت الجمركي) ومناقشة مع الجهات المعنية.
4- التحضير لعرض الخدمات والقطاعات الخدمية المعنية.

وقد تضمن برنامج الإسوكا للمساعدة الفنية عند دورات تدريبية متخصصة في موضوعات مفاوضات الانضمام إلىمنظمة التجارة العالمية بالتعاون مع البنك الدولي، وبرنامج عمل مفاوضات التجارة العالمية بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونتاد)، واستعراض بذلة التثبيت الجمركي مع وزارة المالية (الجمارك)، بالإضافة إلى المشاركة في العديد من الاجتماعات منanjealtal للانضمام إلىمنظمة التجارة العالمية، ومكتب التنسيق معمنظمة التجارة العالمية، وغرفة التجارة في صنعاء.

وقد قطعت اليمن شوطاً مقدماً في مفاوضات الانضمام حيث تم تقديم عروض السلع والخدمات، وبدأت بعض المفاوضات الثنائية مع شركاء اليمن الرئيسيين. ويعود في الاعتبار وضع اليمن كبلد من أقل البلدان نمواً وما تتيحه اتفاقيات التجارة العالمية من مرونة في الالتزامات، ومن بينها الالتزامات المحددة في السلع والخدمات.

هذا تدور في الوقت الحالي تلبية طلب وزارة التخطيط اليمنية بشأن وضع استراتيجية تنمية الصادرات غير البتروليوية اليمنية، وذلك في ضوء اهداف خطة التنمية في اليمن والانضمام المرتقب إلىمنظمة التجارة العالمية قريباً.

(ج) تخفيض التعرفة الجمركية في شرائح متعددة إلى شريحتين وإلغائها عن مواد أساسية كالقمح والدقيق والذلات وغيرها. وتشريفي التعرفة الجمركية ليلغ أقصاها 25 في المائة ودناها 5 في المائة.

(د) إصدار قانون المزايدات والمناقصات والمشاريع الحكومية والخاصة بتنظيم مشروعات الدولة لتعزيز الشفافية ويصدع إصدار إضفاء مكلفة معنية بالتجارة والتجارة الصناعية. إصدار قانون كافحة الفساد، وتم إلغاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد. كما تم إصدار قانون النزاهة المالية، ومنحه على أي موظف عام يعين بموقع ما أن يقدم إقراراً بذمه المالي.;
لتعريف المستثمرين العرب والخليجيين، بالدرجة الأولى، بفرص الاستثمار المتوفرة في اليمن والترويج لبيئة الاستثمار. هذا وقد تم فتح المجال للاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية، وتم عرض حوالي 100 فرصة بقيمة تتراوح ما بين 100-500 مليون دولار. بدأ العمل بنظام "النافذة الواحدة" في الهيئة العامة للاستثمار والهادفة إلى تسهيل وتقليل إجراءات التسجيل للمستثمرين وإزالة التعقيدات الإدارية;

(و) السماح لشركة رابعة بدخول سوق الهاتف النقال، كما تم كسر احتكار الشركة الوطنية، الخطوط الجوية اليمنية، لعملية الشحن الجوي من خلال السماح لشركات أجنبية بالدخول إلى هذا القطاع؛

(ز) التوقيع على اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي مع العديد من الدول العربية والأجنبية كان آخرها مع المغرب في شهر حزيران/يونيو 2007. وتهدف هذه الاتفاقات إلى تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ورؤوس الأموال دون فرض أي ضريبة على الشركات أو الأفراد إلا مرة واحدة منعاً للازدواج الضريبي (1).

(ح) البدء مشروع نفذ كفاءة قطاع التجارة بتمويل من بعض المنظمات والبرامج الأممية، والذي يهدف إلى إنشاء إدارات ومؤسسات خاصة بالتجارة والاقتصاد في اليمن، وذلك بأسلوب يلبي احتياجات جميع النشاطات الاقتصادية في اليمن، ورفع مستوى الحركة التجارية وتحقيق توازن بين الشركة المحلية والمناطق المختلفة.

(ط) البدء بنظام الأرشيف الإلكتروني واستخدام نظامовый لحفظ بيانات الموظفين. كما تم بناء قاعدة بيانات للتجارة الداخلية والخارجية;

(ي) مشاركة اليمن في العديد من المعارض في الدول العربية وخارجها، حيث تقوم بعمليات ترويج المناطق الصناعية ولغيرها من القضايا الهامة;

(ك) توسيع القطاعات ذات الفرص الاستثمارية الوعيدة كالسياحة، والسلع، والصناعات التحويلية، والتعدين، والثمار، واللحم، والزئب، والمواد الكهربائية، إذ تم إقرار مصفوفة تحسين البيئة الاستثمارية من الفوائد. وقد احتوت على كل الصكوك التي يواجهها القطاع الخاص وجرى العمل على حلها بإطار زمني متوسط وطويل الأجل. وتم إطلاق حزمة من الإصلاحات في البيئة الاستثمارية سيتم العمل على تنفيذ بعض منها والبعض الآخر قيد التصحيح، ومنها إنشاء مجلس اقتصادي إجتماعي، وتنظيم الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني، ومشاركة القطاع الخاص في المشاريع البيئية التحتية، وبناء السجل العقاري للأراضي، وتوفير الخدمات التحتية للمناطق الصناعية;

(01) نيوزيمن، 4 حزيران/يونيو 2007، "المصادقة على تذيد الازدواج الضريبي بين اليمن والمملكة المتحدة المغربية". www.newsyemen.net
النقطةän المثيرة للاهتمام في اليمن، والتسهيلات، وتفعيل قانون الاعتدال الاقتصادي، والتشجيع على الاستثمار في الصناعة، إلى جانب الدعم الشامل للشركات العاملة في هذا القطاع.

المؤتمر فرض الاستثمار

نظمت وزارة التجارة والصناعة في اليمن، وبالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ومجموعة الاستثمار، "مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن" الذي عقد في صنعاء خلال الفترة من ٢٢-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. يهدف هذا المؤتمر إلى إظهار استعداد اليمن إلى إعادة النظر في بعض الفرص المتاحة في-country، وتخصيص الأدوات اللازمة لتفعيل فرص الاستثمار المتاحة في اليمن، وعرضًا للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع استثمار الأموال في القطاعات المختلفة.

كان هذا المؤتمر بمثابة منصة لمناقشة فرص الاستثمار في اليمن، ومنصة لمشاركة المستثمرين والمассات من مختلف الدول في اليمن، ودعم الجهود الجماعية في تشجيع الاستثمار في البلاد.

تم عرض حوالي ١٠٠ فرصة بقيمة تراوح ما بين ٥٠٠ مليار دولار في القطاعات التالية: الصناعة، الزراعة، والتصدير، والريادة، والبيئة، والسياحة، والتنمية، واستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي مجالات النقل والاتصالات.

في اليوم الأول من المؤتمر، تم ترتيب ثلاث فعاليات تناولت قضايا معينة، مثل: "السياحة، والصناعات التحويلية، والمنطقة الحرة"، و"الاستثمار في الصناعة". وتم توجيه ورش عمل ومحاضرات لتمكين المستثمرين من التعرف على الفرص المتاحة في اليمن، وتشجيع الاستثمار فيه.

أعلن الرئيس اليمني خلال المؤتمر عن استعداد اليمن لتشجيع الاستثمار في الصناعة، وتحقيق التقدم في هذه القطاعات. وتم مناقشة قضايا مثل: "الاستثمار في الصناعة"، و"السياحة"، و"الاعتدال الاقتصادي".

ختم المؤتمر أعماله بالاتفاق على عقد مؤتمر دوري لفرص الاستثمار في اليمن في العام ٢٠٠٨.
تتجه الحكومة نحو دعم الصناعات التحويلية لما لهذا القطاع من آثار على الاقتصاد ككل، إذ لهذا القطاع علاقة قوية بالقطاعات الأخرى ويساهم في توليد فرص عمل عديدة. وتتمتع اليمن بموارد طبيعية متعددة، وقد تم تحديد مناطق صناعية حرة وتقديم إعفاءات جمركية وضريبية للمستثمرين فيها. كما شجعت الحكومة القطاع الخاص والأجنبي على الاستثمار في البنية التحتية، إذ أن هذا القطاع مهم جداً لتحسين البيئة الاستثمارية وضروري لتحقيق النمو.

كما دعمت الحكومة الاستثمار في قطاع السياحة، إذ للسياحة دور مهم في تنشيط قطاعات اقتصادية أخرى كالصناعات التقليدية، كذلك لها مساهمة في تحسين القطاع الزراعي عن طريق زيادة الطلب على المنتجات الزراعية وصناعة الأغذية. كما لها دور في تبسيط الخدمات الأساسية مثل الاتصالات والمواصلات والنقل وغيرها من الخدمات المرتبطة مباشرة وغير مباشرة بقطاع السياحة. كلاً للسياحة مستقبل واعد في التنمية إذا ما تم حل المشاكل التي تعاني منها، وخاصة البنية التحتية وتوفر الأمن في المناطق السياحية والطرق المؤدية إليها، واعتماد سياسة ترويجية نشطة.
ثانياً- التنمية والتطورات القطاعية

استمرت الحكومة اليمنية ببذل الجهد لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع النفط، وتسريع وتحقيق مصادر الدخل من خلال حشد موارد القطاع الخاص إلى القطاعات غير النفطية. وتتم إقرار المشاريع بما يحقق هذا الهدف. ويمثل القطاع النفطي حوالي 35.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005، في حين لا يمثل قطاع الصناعة التحويلية الواحد سوى 7 في المائة منه (الجدول 4). كما أن قطاع الأسماك يمكن أن يكون من القطاعات التي تساهم في التنوع الاقتصادي وتحقيق مورد إضافي من العملات الأجنبية، فالمشاكل اليمنية تعتبر من أغنى الشواطئ في الثروة السمكية، وذلك بإ mégateur اليمن أن تحقق نمواً سريعاً في هذا القطاع المهم شرط أن تتوفر له الموارد المالية والبشرية. كما أن قطاع السياحة يعتبر من القطاعات الواعدة التي تحقق التنوع الاقتصادي في حالة حل المشاكل الكبيرة التي يعاني منها هذا القطاع.

الجدول 4- التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي اليمني لبعض القطاعات الأساسية (كتلة صناعية)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الزراعة، والغابات، والصيد</td>
<td>12.8</td>
<td>10.54</td>
<td>11.73</td>
<td>12.34</td>
<td>14.12</td>
<td>14.34</td>
</tr>
<tr>
<td>منها الفات</td>
<td>3.5</td>
<td>3.22</td>
<td>3.61</td>
<td>3.79</td>
<td>4.07</td>
<td>4.1</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات الاستخراجية</td>
<td>31.7</td>
<td>30.77</td>
<td>31.07</td>
<td>31.33</td>
<td>30.02</td>
<td>31.13</td>
</tr>
<tr>
<td>منها استخراج النفط</td>
<td>30.6</td>
<td>30.67</td>
<td>30.96</td>
<td>30.24</td>
<td>29.91</td>
<td>31.02</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات التحويلية</td>
<td>31.7</td>
<td>31.73</td>
<td>31.77</td>
<td>31.77</td>
<td>31.77</td>
<td>31.77</td>
</tr>
<tr>
<td>البناء والتشييد</td>
<td>5.44</td>
<td>5.9</td>
<td>5.33</td>
<td>4.84</td>
<td>4.49</td>
<td>4.59</td>
</tr>
<tr>
<td>التجارة العامة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق، والإصلاح</td>
<td>13.87</td>
<td>13.96</td>
<td>14.5</td>
<td>13.51</td>
<td>12.11</td>
<td>12.98</td>
</tr>
<tr>
<td>الاتصالات</td>
<td>12.1</td>
<td>11.95</td>
<td>11.95</td>
<td>12.39</td>
<td>12.44</td>
<td>12.44</td>
</tr>
<tr>
<td>النقل، والتخزين، والاتصالات</td>
<td>11.1</td>
<td>10.97</td>
<td>11.36</td>
<td>12.43</td>
<td>7.57</td>
<td>11.15</td>
</tr>
<tr>
<td>التمويل، والسياحة، خدمات الأعمال</td>
<td>7.4</td>
<td>7.14</td>
<td>7.14</td>
<td>7.42</td>
<td>7.41</td>
<td>7.41</td>
</tr>
<tr>
<td>قطاعات أخرى</td>
<td>10.3</td>
<td>11.01</td>
<td>11.47</td>
<td>12.15</td>
<td>14.44</td>
<td>14.44</td>
</tr>
</tbody>
</table>


(*) تقديرات أولية.

ألف- البنية التحتية

عملت الحكومة خلال السنوات الماضية على تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع البنية التحتية. وبدأت جهوداً حثيثة لتطوير البنية التحتية بمختلف أقسامها.

بعد قطاع النفط بمثابة الشرائح البارزة للاقتصاد، فإنه تطور ببطء على هذا القطاع يؤثر إيجابياً على الاقتصاد الوطني، إذ أنه يحسن من الترابط بين المناطق ويسهل من عملية انتقال الأشخاص والبضائع، مما يقلل من تكاليف الإنتاج ويوثر بالتالي إيجاباً على الأسعار والاستهلاك والاستثمار ونهج من التضخم. لذلك شهد قطاع النقل خلال الفترة 2003-2005 تطورات إيجابية على صعيد النقل البري، والنقل البحري، والنقل الجوي.
فيما يخص قطاع الطرق والنقل البري، بدأت الحكومة جهودًا حثيثة في هذا الإطار، إذ استكملت
جهودها الرامية لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع، كما أكملت جهودها لتوسيع وشغف
وتفعيل السلاسل الطرق الرئيسية والفرعية التي تربط مختلف المناطق والمحافظات. وانضمت اليمن إلى اتفاقيتي
الطريق الدولية والسكك الحديدية الدولية في المشاريع العربية اللتين أعيدهما الإسكوا. من هنا فقد زادت أطوال الطرق
الأسفلتية من 985 كيلومترًا عام 2002 إلى 11350 كيلومترًا عام 2005، بنمو بلغ 7.2 في المائة. كما
ارتفعت أطول الطرق الحيوية من 1273 كيلومترًا عام 2002 إلى 14968 كيلومترًا عام 2005، بنمو
وصل إلى 10.9 في المائة. لكن، وبالرغم من النمو الملاحظ في قطاع الطرق والنقل البري، إلا أن
محدودية الطرق المنخفضة مقارنة بالطرق الحيوية والترابية، وعدم كفاية الموارد المالية للصيانة لا يزال
يعيق نمو وكفاءة النقل البري، و 40 في المائة من الطرق سلبة وحاجة لصيانة.

نظرًا لأهمية قطاع الموانئ والنقل البحري في التجارة الخارجية، بدأت الحكومة جهودًا لتنمية هذا
القطاع وتحسين كفاءته من خلال تزويد الموانئ بإمكانيات ومواد الملاحة الحديثة لاستقبال السفن وتحسين عمليات
الشحن والتفريغ. كما تم إنشاء القطاع الخاص في إدارة بعض الموانئ كمساند للحاويات في المنطقة الحرة
في عدن. إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني من كفاءة الخدمات والعبء المالي للموانئ المجاورة وضعف
التجهيزات والمنشآت وعدم كفاية التمويل للأزمات لتطوير الموانئ القائمة وإنشاء موانئ جديدة. فقد شهد هذا
القطاع تراجعاً في بعض مؤشراته، إذ انخفض عدد السفن الداخلة والخارجية لمدة 883 سفينة عام
2002 إلى 689 في عام 2005، في حين ارتفع إجمالي الحموله الصافية المسجلة من 4763 ألف طن

أما فيما يخص المطارات والنقل الجوي، الذي يشكل وسيلة الاتصال المثل بين العالم الخارجي، تملك
اليمن 14 مطارًا، 6 منها دولية و8 ذاتية. وقد وصلت الحكومة خلال الفترة 2002-2005 جهودًا
لتطوير وتوسيع وتحسين المطارات لضمانها من استقبال كافة الطائرات وتطوير عمليات البناء والтарافيما
حركة المسافرين. وارتبط عدد الركاب المسافرين عبر المطارات الدولية من 888 ألف مسافر عام
2002 إلى 1242 ألف مسافر عام 2005، بعرض نمو قدره 40 في المائة. كما ارتفع عدد الركاب عبر الرحلات
الداخلية من 376 ألف مسافر عام 2003 إلى 4434 ألف مسافر عام 1995، بعرض نمو قدره 54.4 في
المائة. كما ارتفعت حركة السفر داخلية نمو مسجل بلغ 29.6 في المائة من 15.9 ألف طن عام 2003
إلى 21.9 ألف طن عام 2005. وشهدت هذه الفترة تطورًا هاماً نحو مجاراة السماح لشركات الطيران الأجنبية
بالدخول في عمليات البناء الجوي بعد أن كانت هذه العملية مكروة على الخطوط الجوية اليمنية، الشركة
الوطنية. وفي شهر نيسان/أبريل 2007، تم التوقيع على اتفاقية تمويل المرحلة الثانية من مشروع تطوير
и تحديث مطار صنعاء الدولي. وتضم هذه المرحلة بناء مبان جديدة وتحديث شبكات الخدمات ووماً
التكنولوجيا الحديثة للخدمات الجوية.

(11) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2006.
(12) المرجع نفسه.
الجدول 5 - مؤشرات قطاع النقل، الفترة 2003-2004

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2005</th>
<th>2004</th>
<th>2003</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أطول الطريق الإسفنجية (كم)</td>
<td>94851</td>
<td>10555</td>
<td>11395</td>
</tr>
<tr>
<td>أطول الطريق الحصرية (كم)</td>
<td>14968</td>
<td>13506</td>
<td>12273</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد السفن الداخلية</td>
<td>48743</td>
<td>28428</td>
<td>24934</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الركاب المسافرين عبر المطارات الدولية (بالالاف)</td>
<td>41840</td>
<td>3770</td>
<td>3240</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الركاب المسافرين عبر المطارات الداخلية (بالالاف)</td>
<td>21942</td>
<td>1654</td>
<td>1214</td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي البضائع المفرغة والمشحونة في المطارات الدولية (الف طن)</td>
<td>21.9</td>
<td>19.4</td>
<td>5002</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2006.

الأطار 5- النقل البحري في الجمهورية اليمنية

قامت الإسواروس بمساعدة الجمهورية اليمنية في إعداد مسودة قانون وتعليمات الموانئ البحرية، الذي سيكون أول قانون شامل للموانئ البحرية في الجمهورية اليمنية. وتقوم وزارة النقل بالسماح إعداداً تمهدياً لإصداره خلال هذا العام.

وبالنظر إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الجمهورية اليمنية للنقل البحري، فإنها قد رصدت توظيفات إستراتيجية كبيرة للنهوض بقدرات الموانئ، وتعزيزها، سواء كان ذلك من جهة البنية التحتية الأساسية، إنشاء الموانئ والأرصفة الجديدة، وتوسيع وتعزيز الأرصدة القائمة، أو في مجال توفير مختلف التجهيزات والآليات والمعدات اللازمة للتعامل مع السفن بأنواعها، ومنشأة البضائع بأشكالها. ومن منطلق الاستعداد بالنقل البحري وتطويره على أسس علمية سليمة، حيث أخذ في الاعتبار التدابير التنفيذية الإقتصادية والاجتماعية لبناء على الدعم المتصل، ووضع وزارة النقل ضمن أولويتها إعداد دراسة استراتيجية لتطوير الموانئ اليمنية خلال الخمسة والعشرين عاماً القادمة. تضمنت الدراسة مراجعة وتحديث الخصائص العامة للموانئ القائمة، وتحديد المواقع المرشحة لإقامة موانئ جديدة ووضعية كل منها، ونهوض بمستويات كافة وفعالية الخدمات التي تقدمها الموانئ من خلال مراجعة وتحديث الهيكل التنظيمي والأنظمة الإدارية والمالية للموانئ، بما في ذلك استخدامات الحساب الآلي)، ونماذج ومراجعة أسس احتياج تعزيز وآجور الخدمات والتسهيلات، ووضع خطط وبرامج للتدريب والتأهيل للعاملين في الموانئ.

باء- تكنولوجيا المعلومات

يعتبر قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات من القطاعات المهمة في الإقتصاد، إذ أنه يلعب دوراً هاماً في ربط المناطق ويعتبر موصلاً لما يأخذ المستقبل بعين الاعتبار عند إتخاذ قرار الاستثمار. وإذا كانت أهمية هذا القطاع بذلتها الحكومة جهوداً كبيرة لتنميتها، وشهدت السنوات 2003-2005 تطورات إيجابية يمكن تلخيصها بما يلي: تم استدلال المنصات القائمة بمستودرات رقمية جديدة، والمنصات الجديدة، والمشكلة الثانية من مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. كما تم إنهاء مدن مماثلة لها في المحافظات، وتوسيع وتحديث أليات تقديم خدمات الإنترنت، وضمن السماح شركة إشارة لدخول سوق الهاتف النقال لزيادة التنافسية بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتوسيع وتطوير شبكة الاتصالات البريدية ورفع مستوى الاتصالات البريدية.


الجدول 6 - تطور خدمات الاتصالات وتكنية المعلومات خلال الفترة 2005-2008

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2005</th>
<th>2004</th>
<th>2003</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>سعة محطات الهاتف (بالألف)</td>
<td>1727</td>
<td>1176</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عدد خطوط الهاتف العام (بالألف)</td>
<td>901.4</td>
<td>684.9</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>سعة محطات الهاتف الرقمية (بالألف)</td>
<td>242.6</td>
<td>242.6</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الكثافة الهاتفية ( هاتف/داري منه)</td>
<td>4.4</td>
<td>4.1</td>
<td>4.0</td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي مشتركي الإنترنت (بالألف)</td>
<td>425</td>
<td>458</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي مستخدمي الهاتف الثابت (بالألف)</td>
<td>1483</td>
<td>458</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عدد مراكز الاتصال ومكاتب الإنترنت</td>
<td>1120</td>
<td>750</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عدد مراكز الهاتف الدولي</td>
<td>26.3</td>
<td>53</td>
<td>43.7</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد المكاتب البريدية</td>
<td>26.2</td>
<td>162</td>
<td>192</td>
</tr>
<tr>
<td>متوسط عدد السكان لكل مكتب بريدي واحد</td>
<td>..</td>
<td>..</td>
<td>..</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2008.

الطاقة


المياه والصرف الصحي

فيما يتعلق بقطاع المياه والصرف الصحي، تم خلال السنوات الماضية إعادة هيكلة القطاع وإنشاء مؤسسات محلية مستقلة لإنتاج وتوزيع المياه في الحضر. فقد ارتفعت توصيات المياه في الحضر بنسبة 13.3 في المائة كمتوسط لل فترة 2005-2008، وازداد عدد المستفيدين من شبكة المياه من 3 ملايين نسمة عام 2003 إلى 3.4 مليون نسمة عام 2008، بذلك تبلغ نسبة التغطية في الحضر حوالي 66 في المائة عام 2008. كما تشير التقديرات إلى أن 16.3 في المائة فقط من المسكنات تتمتع بمبادئ الصرف الصحي، وهو معدل متدني جداً. وتمثل مشكلة المياه عائقاً كبيراً أمام التنمية، إذ أنها تعوق الأنشطة الزراعية

(14) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2008.
والصناعية وتؤثر السلبية على المستوى المعيشي للفرد(15). ومن أبرز الأسباب التي تعبق نمو هذا القطاع قدم شبكات المياه وعدم كفاية المخصصات لهذا القطاع.

الجدول ٧- تطور خدمات المياه والصرف الصحي

<table>
<thead>
<tr>
<th>متوسط معدل النمو (في المائة)</th>
<th>٢٠٠٤</th>
<th>٢٠٠٢</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عدد المستفيدين من خدمات المياه في الحضر (مليون نسمة)</td>
<td>٣.٣</td>
<td>٣.٣</td>
</tr>
<tr>
<td>التغطية لخدمات توصيل المياه إلى إجمالي السكان (كسبة مئوية)</td>
<td>٦٥</td>
<td>٦٦</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد المستفيدين من خدمات الصرف الصحي (مليون نسمة)</td>
<td>١.٦</td>
<td>١.٦</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد سكان الريف (مليون نسمة)</td>
<td>٣٠٠١</td>
<td>٤٠٠٢</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد المستفيدين من إمدادات المياه الريفية (مليون نسمة)</td>
<td>١٤٠٥</td>
<td>١٤٠٠</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة التغطية (في المائة)</td>
<td>٢٢.١٠</td>
<td>٢٢.٠٠</td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالى إمدادات المياه والصرف الصحي (مليون نسمة)</td>
<td>٣.١٠</td>
<td>٣.١٠</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الارتقاء (في المائة)</td>
<td>١٧</td>
<td>١٧</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٣.

كما شهد قطاع المياه في الريف نمواً مشابهماً لكنه لا يزال دون المستوى المطلوب، إذ أن نصف سكان الريف لا يستفيدون بعد من إمدادات المياه.

هاء- الزراعة والأسماك

يعتبر قطاع الزراعة من أهم القطاعات في الاقتصاد اليمني، إذ يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع النفط من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ويدخل المرتبة الأولى من حيث العمالة إذ يضم حوالي ٥٤ في المائة من العمالة اليمنية ويمتد على مساحة كبيرة من البلاد.

شهد هذا القطاع نمواً متواضعاً خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، بمعدل وسطي بلغ ٠.٩ في المائة خلال الفترة المذكورة. أما كسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجع من ١١.٩ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ١٠.٥ في المائة عام ٢٠٠٥. أما فيما يخص ريازعة الفاتن، يلاحظ أن إنتاج الفاتن كان في تزايد خلال الفترة إذ ارتفع بمعدل نمو سنوي بلغ ٠.٩ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ ليعمل ٢.٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥.

تستحوذ زراعة الحبوب على الحصة الكبرى من المساحة المزروعة، أي حوالي ٦٤ في المائة عام ٢٠٠٣، بلياً الفاتن بنسبة ١٠.٣ في المائة، والألف بنسبة ٠.٢ في المائة، والفواكه بنسبة ١٢.٩ في المائة، والخضروات والمحاصيل النقدية على ٢.١ في المائة لكل منها. وتوجد الإشارات إلى أن ٠.٨ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في اليمن هي أراض مزروعة بالفول. وبالرغم من أن الحبوب تمتد على

(١٥) المرجع نفسه.
الجزء الأكبر من المساحة المزروعة، إلا أن مساحتها في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال محدودة
(16).

وخلال الفترة 2003-2005، نلاحظ تزايدًا في كميات الإنتاج الزراعي بنسب متفاوتة (جدول 8).

الجدول 8- تطور كميات الإنتاج الزراعي خلال الفترة 2003-2005 (طن)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>المحاصيل</th>
<th>2003</th>
<th>2004</th>
<th>2005</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الحبوب</td>
<td>نسمات 469</td>
<td>477</td>
<td>489</td>
<td>472</td>
</tr>
<tr>
<td>الخضراء</td>
<td>نسمات 143</td>
<td>143</td>
<td>145</td>
<td>147</td>
</tr>
<tr>
<td>الأعلاف</td>
<td>نسمات 728</td>
<td>728</td>
<td>732</td>
<td>736</td>
</tr>
<tr>
<td>المحاصيل النقدية</td>
<td>نسمات 111</td>
<td>111</td>
<td>113</td>
<td>115</td>
</tr>
<tr>
<td>الفواكه</td>
<td>نسمات 98</td>
<td>98</td>
<td>100</td>
<td>102</td>
</tr>
<tr>
<td>القمح الحمراء</td>
<td>نسمات 128</td>
<td>128</td>
<td>130</td>
<td>132</td>
</tr>
<tr>
<td>الحليب</td>
<td>نسمات 37</td>
<td>37</td>
<td>39</td>
<td>41</td>
</tr>
<tr>
<td>الدجاج</td>
<td>نسمات 38</td>
<td>38</td>
<td>40</td>
<td>42</td>
</tr>
<tr>
<td>الأسماك</td>
<td>نسمات 9</td>
<td>9</td>
<td>10</td>
<td>11</td>
</tr>
</tbody>
</table>


لم يستطيع الإنتاج الزراعي الداخلي من تحقيق اكتفاء ذاتي لليمن، إذ يتم الاعتماد على الواردات الزراعية لتلبية حاجات السوق المحلي، خاصة الاحتكار من الحبوب، والدرجة الأولى القمح الذي نما بمتوسط سنوي للفترة 2003-2005 بحوالي 2.4 في المائة في حين نما الاستهلاك المحلي كمتوسط للفترة بحوالي 2.6 في المائة. إذ يمثل الإنتاج المحلي من اليمن حوالي 3.2 في المائة من إجمالى الإستهلاك للعام 2005، ويعتبر القمح من المواد الأساسية التي تتراوح النسبة الغذائية اليمني اليومية. ويعاني القطاع الزراعي في اليمن من عدة مشاكل أبرزها عدم توفر المياه الكافية وصعوبة الحبوب الزراعية مما لا يسهل استخدام الآلات الحديثة، وعدم توفر المستلزمات الزراعية، والهجرة إلى دول الخليج التي أدت إلى إهمال القطاع الزراعي، والنزوح إلى المدن للبحث عن فرصة عمل أفضل، وغيرها من المشاكل.

الجدول 9- إنتاج واستهلاك القمح (الف طن)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>متوسط النمو السنوي (في المائة)</th>
<th>2003</th>
<th>2004</th>
<th>2005</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الإنتاج المحلي</td>
<td>نسمات 4.2</td>
<td>1.8</td>
<td>2.0</td>
<td>2.2</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستيراد</td>
<td>نسمات 1.5</td>
<td>1.5</td>
<td>1.7</td>
<td>1.9</td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي الاستهلاك</td>
<td>نسمات 0.6</td>
<td>14.5</td>
<td>15.7</td>
<td>16.9</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوى، 2006.

(16) المرجع نفسه.
يُعتبر قطاع الأسماك من القطاعات الواعدة في اليمن، إذ تملك اليمن ثروة سمكية مهمة جداً وفرص الاستثمارية في هذا القطاع عديدة. وقد شهد هذا القطاع نمواً ملحوظاً خلال الفترة 2003-2005. إذ سجل معدل نمو متوسطاً للكتلة الفعلية حوالي 15.3 في المائة. لكن لا تزال إنتاجه هذا القطاع أقل من الإمكانيات المتوقعة له، إذ أن حوالي 98.4% في المائة من إنتاجه يأتي من قطاع فردي أو تعاوني. فالقطاع العام شبه غائب عنه والصيد الاستثماري لا يزال متواضعاً. ومن جهة أخرى، فإن أغلب الصيد يتم عبر وسائل تقليدية، بحيث أن 90% في الكتلة من إجمالي الصيد هو صيد أسماك السطح و 10% في المائة فقط من صيد الأعماق، مما يدل على استخدام الصيد التقليدي (17). ويحتاج هذا القطاع لأدوات تحقيق تطوير ودعم كبير في التحول نحو إنتاج أسماك علم الصيد الحديث ووضع دور أكثر لوزارة الثروة السمكية والجهات الحكومية في تنظيم عمل الصيادين وتشجيع المصيادين على العمل وتحقيق نجاح أكبر. 

الشكل - الإنتاج المحلي والاستيراد من القمح كنسبة من إجمالي الإنتاج

المصدر: بناء على الجدول 9 أعلاه.

واو- الصناعة والتعدين

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات في الاقتصاد اليمني، وذلك في ضوء الاستخراج والتحويل.

ويمثل النفط أحد أهم مكونات هذا القطاع أداةً للأهمية التي يشكلها هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، إذ يمثل استخراج النفط 82% في المائة من الصناعة خلال الفترة 2003-2005 (18). ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية من القطاعات البارزة وأكبر أوّلويات خطبة التنمية، إذ أنه قطاع واعد قادر على خلق فرص عمل متعددة واستهدافها بشكل فعال في النمو الاقتصادي وتوفير الدخل والصادرات واقتصاد الدولة من النفاذ الاقتصادي. لكنه يعاني بشكل مباشر من ضعف البنية التحتية ومناخ الاستثمار.

يلاحظ خلال الفترة 2003-2005 ازدياد في أهم السلع الصناعية، ما عدا إنتاج النفط الذي تراجع

إنتاجه خلال الفترة ذاتها (الجدول 10).

(17) المرجع نفسه.
(18) المرجع نفسه.
الجدول 10 - تطور إنتاج أهم السلع الاستخراجية، خلال الفترة 2003-2005

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2005</th>
<th>2004</th>
<th>2003</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>وحدة القياس</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>إنتاج النفط</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الشمال المعلبة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المشروبات الغازية</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>السجائر</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المنتجات</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المصدر</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>


الجدول 11 - تطور الإنتاج النفطي خلال الفترة 2003-2006

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2005</th>
<th>2006</th>
<th>2003</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>إجمالي إنتاج النفط (ألف برميل)</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>معدل الإنتاج اليومي (ألف برميل)</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حصة الحكومة من النفط الخام (ألف برميل)</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>قيمة الصادرات النفطية (مليون دولار)</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الصادرات الحكومية من النفط الخام (مليون برميل)</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المصدر</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2006.

الجدول 12 - إنتاج النفط الخام 2000-2005

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2000</th>
<th>2001</th>
<th>2002</th>
<th>2003</th>
<th>2004</th>
<th>2005</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>إنتاج السنوي للغاز المكعب (مليون قدم مكعب)</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>معدل الإنتاج في اليوم للنفط الخام (ألف برميل/يوم)</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>العام</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

من المتوقع أن يشهد قطاع الصناعة نمواً هاماً خلال السنوات القادمة، إذ تم التوقيع على ٧ اتفاقيات في قطاع المعادن خلال مؤتمر الاستثمار في اليمن. وفي مجال المعادن، هناك اتفاقية مع شركة بريطانية لاستخراج الزئبق من منجم قريب من صنعاء. وفي عام ٢٠٠٨، تم التوقيع تصدير أول شحنة غاز. وفي مجال الإسناد، سيتم بناء مصنع إمبيست بفضل دراسات الوئام والتصور الفني. كما استجبي منافسة دولية للبحار، في نهاية العام ٢٠٠٧ (المملكة المتحدة) للاستثمار في البحار عن النطف. كما تم التنسيق مع الجانب الهولندي لوضع خطة مشتركة لتشجيع الشركات العالمية لاستخدام الطرق السليمة لاستخراج الرخام (إيجاد عملية التفجير).

زايا - السياحة

بعد قطاع السياحة من القطاعات الهامة، حيث تم عرض مجموعة من المشاريع الاستثمارية في هذا المجال على كبار رجال الأعمال خاصة في الجزء أو الساحل البحري. وهناك توجه نحو تغيل السياحة الصحية، والعلاجية، والثقافية، والتاريخية، إذ تتمتع اليمن بموقعات سياحية متعددة: فهي تمتاز بمناطق معتدلة، وآثار ومدن تاريخية قديمة، وطبيعة مميزة، بالإضافة إلى السياحة الصحية والعلاجية التي يمكن تطويرها في اليمن. فقد شهد هذا القطاع نمواً في السنوات الماضية، إذ إزدادت السياحة الداخلية والدولية في اليمن في السنوات الماضية مما أدى إلى زيادة في الاستثمار في هذا القطاع القدام، الأمر الذي ساهم في خلق فرص عمل إضافية وأدى إلى تدفق النقد الأجنبي إلى الخصبة. وترتفع عدد السياح القادمين إلى اليمن من ١٥٥ ألف سائح عام ٢٠٠٣ إلى ١٣٢ ألف سائح عام ٢٠٠٥، بمتوسط نمو سنوي بلغ ٣٩ في المائة. وارتجلت عائدات السياحة من ١٣٩ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٢٦٢ مليون دولار عام ٢٠٠٥، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ ٣٠ في المائة. ويشكل السياح من المملكة العربية السعودية النسبة الأكبر من السياح الأجانب القادمين إلى اليمن (الجدول ١٣). وبالرغم من هذا النمو المحقق، إلا أن مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد لا زالت دون المستوى المطلوب، وكذلك دون الإمكانات الكبيرة التي يتمتع بها هذا القطاع. ويعود ذلك إلى عدم اكتمال البنية التحتية في الأماكن السياحية، وضعف الوعي لأهمية السياحة في التنمية، وضعف الخدمات السياحية. ومن جهود الحكومة لتحسن بيئة السياحة قرار وزارة الداخلية إلغاء محل حالي بيع الأسلحة في اليمن وحصر وتنظيم حمل الأسلحة الشخصية لحملة التصريحة.

الجدول ١٣ - بعض المؤشرات المتعلقة بالسياحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>٢٠٠١</th>
<th>٢٠٠٣</th>
<th>٢٠٠٥</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عدد السواح الأجانب (ألف سائح)</td>
<td>٧٥</td>
<td>٢٠٥</td>
<td>٣٣٦</td>
</tr>
<tr>
<td>عائدات السياحة الدولية (مليون دولار)</td>
<td>٢٢٢</td>
<td>٢٧٤</td>
<td>٨٩</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٦. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٤، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

١٩ (١٩) جريدة "الإنسان"، الثلاثاء ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ "اليوم الحكومة تقر إلغاء محلات بيع الأسلحة"، ص. ١٦.
ثالثًا- السياسات الاجتماعية

أولت الحكومة اليمنية التنمية الاجتماعية أهمية مماثلة، فبذل جهودًا حثيثة لتحقيق السياسات الاجتماعية بمختلف جوانبها. ومن حيث توزيع الإنفاق العام، يلاحظ تأكيد الحكومة على الجانب الاجتماعي. فالدرجة الأولى، حصلت الشؤون الاقتصادية على حصة الأسد من الإنفاق بحوالي 30% في المانحة من إجمالي الإنفاق العام في عام 2005، في حين احتلت خدمات الجمهور العام المرتبة الثانية بنسبة 20.4% في المانحة، والتعليم المرتبة الثالثة بنسبة 14.7% في المانحة. كما يلاحظ أن الإنفاق العام على التعليم ارتفع بين عامي 2003 و2005 من 3.3 مليار ريال إلى 173 مليار ريال على التوالي، في حين أن نسبة من إجمالي الإنفاق العام قد تراجع من 17.2% في المانحة إلى 14.6% في المانحة على التوالي. أما فيما يخص قطاع الصحة، فلا تزال المخصصات التابعة له دون المستوى المُرجو، إذ ارتفع من 3.9% في المانحة في عام 2003 إلى 5.2% في المانحة عام 2005 لينخفض في العام 2005 إلى 4.1% في المانحة كنسبة من إجمالي الإنفاق. في المقابل تم زيادة المخصصات للسكان والمجتمع المحلي، إذ ارتفع الإنفاق من 46 مليار ريال عام 2003 إلى 96.6 مليار ريال عام 2005، أي ما نسبته 5% في المانحة وزأفيتها 8.7% في المانحة في التوالي. ولا تزال حماية البيئة، والترفيه، والثقافة، والدين، والحماية الاجتماعية تحظى بنسبة ضئيلة من الإنفاق العام إذ بلغت نسبة هذه القطاعات الثلاثة مجتمعة حوالي 3.4% في المانحة فقط من إجمالي الإنفاق العام لعام 2005 (الجدول 14).

الجدول 14- الإنفاق العام حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2003-2005

<table>
<thead>
<tr>
<th>القطاع</th>
<th>2003</th>
<th>2004</th>
<th>2005</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>خدمات الجمهور العام</td>
<td>13.9</td>
<td>14.9</td>
<td>15.4</td>
</tr>
<tr>
<td>الدفاع</td>
<td>17.6</td>
<td>17.1</td>
<td>16.6</td>
</tr>
<tr>
<td>النظام العام والسلامة</td>
<td>2.1</td>
<td>2.4</td>
<td>2.5</td>
</tr>
<tr>
<td>الشؤون الاقتصادية</td>
<td>18.9</td>
<td>18.9</td>
<td>18.9</td>
</tr>
<tr>
<td>حماية البيئة</td>
<td>1.2</td>
<td>1.2</td>
<td>1.2</td>
</tr>
<tr>
<td>شؤون الإسكان والمجتمع المحلي</td>
<td>0.8</td>
<td>0.8</td>
<td>0.8</td>
</tr>
<tr>
<td>الصحة</td>
<td>0.9</td>
<td>0.9</td>
<td>0.9</td>
</tr>
<tr>
<td>الترفيه والثقافة والدين</td>
<td>0.6</td>
<td>0.6</td>
<td>0.6</td>
</tr>
<tr>
<td>التعليم</td>
<td>11.9</td>
<td>14.6</td>
<td>17.3</td>
</tr>
<tr>
<td>الحماية الاجتماعية</td>
<td>0.4</td>
<td>0.4</td>
<td>0.4</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الحكومة اليمنية، وزارة التنمية، التقرير الاقتصادي السنوي 2006.

من هنا، وبالرغم من الجهود الكبيرة والتطورات الإيجابية، لا يزال الإنفاق على الصحة والتعليم غير كاف إذ انخفضت مخصصات التعليم من 17.2% في المانحة عام 2003 إلى 15% في المانحة في 2005 في حين انخفضت مخصصات الصحة من 5.2% في المانحة إلى 3.8% في المانحة على التوالي (الجدول 15).

الجدول 15- مخصصات التعليم والصحة والزراعة من إجمالي الإنفاق للفترة 2001-2005

<table>
<thead>
<tr>
<th>القطاع</th>
<th>2001</th>
<th>2002</th>
<th>2003</th>
<th>2004</th>
<th>2005</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>التعليم</td>
<td>4.3</td>
<td>4.8</td>
<td>5.2</td>
<td>6.1</td>
<td>14.4</td>
</tr>
<tr>
<td>الصحة</td>
<td>1.6</td>
<td>1.5</td>
<td>1.4</td>
<td>1.2</td>
<td>0.8</td>
</tr>
<tr>
<td>الزراعة</td>
<td>1.6</td>
<td>1.8</td>
<td>1.6</td>
<td>1.2</td>
<td>0.8</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، الفصل الثاني عشر: المالية والبنوك.
الفقر

تؤكد الحكومة اليمنية على أن هناك ترابطًا شديداً بين نسب البطالة ومستوى الفقر، إذ أنه لا بد من الحد من البطالة لمكافحة الفقر. ولمواجهة قضيتى الفقر والبطالة، اجتهدت الدولة نحو تشجيع المشاريع كثيفة العمالية لزيادة الدخل. وتشير البيانات إلى تراجع نسبة الفقر العام من 42.6 في المائة عام 2005 إلى 35.5 في المائة عام 2010. وكما هو متوقع، يلاحظ أن التراجع في نسبة الفقر كانت أعلى في الحضر من جنوب البلاد، إذ تراجعت نسبة الفقر العام في الحضر من 34.7 في المائة عام 2005 إلى 18.7 في المائة عام 2010. في حين تراجعت من 63 في المائة إلى 37.2 في المائة فقط في الريف (الجدول 16).

وتفسر هذه النسب بتركيز أغلب الفقر في الريف. أما في الحضر، فيعود إلى جهود الدولة لخلق فرص عمل إضافية في المدن، وتحسين مناخ الأعمال والاقتصاد العام. إن القضاء على البطالة يتطلب توفير فرص عمل يؤدي إلى زيادة الدخل، وبالتالي فهو المفتاح للحد من الفقر.

الجدول 16 - مؤشرات الفقر، 2005-2011

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2005</th>
<th>2006</th>
<th>2007</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ريف</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حضر</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2006.

حسب النتائج الأولية لمسح ميزانية الأسرة للفترة 2005-2006، تراجع نسبة الفقر في اليمن من 40.3 في المائة حسب المسح السابق للأسرة في عام 1998، إلى 34.7 في المائة. وقد تراجعت نسبة الفقر بين الحضر والريف، إذ تراجعت الأولى من 34.3 في المائة إلى 21.3 في المائة والثانية من 47.5 إلى 32.5 في المائة إلى 40 في المائة على التوالي.

باء- التعليم والتدريب

تم تسجيل ارتفاع في معدلات الالتحاق بالتعليم في المدن وفي الريف أيضًا. وتم بناء مدارس جديدة كجزء من مشاريع الصندوق الاجتماعي، ومدارس قنِّية ومعاهد متخصصة. كما تم تسجيل تراجع في نسبة التعليم الإناث. لكن التعليم في اليمن يعاني من مشاكل في المناهج والتدريب، وتغيب الفنون التشكيلية في المدارس. بالإضافة إلى ذلك، تعاني المدارس اليمنية من ازدهار كبير في الصوف. كما يعاني القطاع التعليمي من ارتفاع نسبة التسرب من النظام التعليمي.

ولذلك، تبذل الحكومة اليمنية جهودًا إضافية لزيادة عدد المنتظمين بالتعليم ولتحسين نوعية التعليم. وقد شهد قطاع التعليم تطورات إيجابية خلال الفترة 2005-2012، فيما يعكس عدد الطلاب المنتظمين بالتعليم الأساسي. في النهاية، زيادة من 270 ألف طالب في عام 2003 إلى 370 ألف طالبًا عام 2012 بمتوسط معدل سنوي يبلغ 5 في المائة. أما ما يحدث عند الذكور المنتظمين في المدارس، فيمثل حوالي 17.1 في المائة في عام 2013. وبالرغم من زيادة عدد الذكور في التعليم الأساسي، إذ ارتفع بمعدل 3.3 في

الجدول 17 - مؤشرات التعليم العام

<table>
<thead>
<tr>
<th>التاريخ</th>
<th>عدد طلاب المرحلة الأساسية (الف طالب)</th>
<th>عدد طلاب المرحلة الثانوية (الف طالب)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>٢٠٠٥</td>
<td>٣٠٧٣</td>
<td>٢٩٥</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٤</td>
<td>١٧٢٣</td>
<td>١٨٣</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٣</td>
<td>١٤١٣</td>
<td>١٥٣</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2006.


ويعد الارتفاع الملحوظ في عدد الإناث في التعليم الأساسي من جهة، والتعليم الثانوي من جهة أخرى، إلى انتشار مدارس الإناث في المناطق الريفية وحملات التوعية لضرورة وأهمية تعليم الإناث، وخدمات المنظمات المحلية والخارجية الداعمة لتعليم الإناث. ومن بين الجهود التي قامت بها الدولة، زيادة عدد المدارس والمعاهد والجامعات اليمنية.

لكن رغم ذلك، لا يزال معدل الأمية مرتفعاً ويعود ذلك إلى:

1. ارتفاع معدل النمو السكاني.
2. التشتيت السكاني، خاصةً في الريف، إذ هناك تأثر بالمجموعات السكانية مما يزيد من تكلفة التعليم.
3. صعوبة توفير الخدمة التعليمية إلى معظم السكان.
٣- حدد ما يلي من آثار التعليم في اليمن:
- تقليل نسبة التسرب من المدارس.
- تحسين أداء الطلاب في الأماكن التعليمية.
- تحسين التواصل الاجتماعي في المجتمع.
- تحسين فرص الحصول على الوظائف بعد الخروج من المدارس.
- تحسين مستوى المعيشة للعائلات.

٤- اذكر النصوص الإيجابية والسلبية للتعليم في اليمن.
- النص الإيجابي: التعليم يساعد في تحسين النتائج الاقتصادية للأسر.
- النص السلبي: التسرب من المدارس يثير القلق.

٥- استخدم المصادر المذكورة لبناء الجدول التالي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>عدد</th>
<th>تدريب داخلى</th>
<th>تدريب خارجي</th>
<th>الإجمالي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>٦٣.٥</td>
<td>٢٣٧٧</td>
<td></td>
<td></td>
<td>٢٣٧٧</td>
</tr>
<tr>
<td>٦٦</td>
<td>١٣٠</td>
<td></td>
<td></td>
<td>١٣٠</td>
</tr>
<tr>
<td>٦٠</td>
<td>٩٢٤٧</td>
<td></td>
<td></td>
<td>٩٢٤٧</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: Респубليك اليمن، وزارة النفط والأنابيب، حسابات التدريب الفني، ٢٠٠٥.

الсыл: (٢٠٠٥) "حوكمة التعليم في اليمن": عام ٢٠٠٥،-camera.02-03، بحث رقم: ٠٧٢.

http://www.mayonews.net/ad/showdetails.php?id=2034
لكن بالرغم من التطورات الإيجابية، لا تزال التغطية الصحية أقل من الهدف المرجو، إذ أن 58 في المائة فقط من السكان يحصلون على خدمات صحية. ويعود ذلك إلى الدرجة الأولى إلى التشتت السكاني الكبير خاصةً في الريف، وقصور الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع في الميزانية العامة، والأهم من ذلك النقص في الكوادر البشرية الكفوفة والعملاء في هذا القطاع وعدم استعدادهم للعمل في الريف. بالرغم من ازدياد عدد الأطباء في عام 2005، لا يزال عدد السكان للطبيب الواحد مرتفعاً جداً، ويبلغ 3430 فردًا للطبيب الواحد عام 2005. كذلك، بالرغم من زيادة عدد المستشفيات والوحدات الصحية، إلا أن عدد السكان للسرير الواحد ما زال مرتفعاً وبلغ 1467 شخصًا للسرير الواحد عام 2005 (الجدول 19).

الجدول 19 - مؤشرات الخدمات الصحية لعامي 2004 و2005

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2005</th>
<th>2004</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عدد الأطباء</td>
<td>592</td>
<td>5282</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد أطباء الأسنان</td>
<td>634</td>
<td>477</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد السكان للطبيب الواحد</td>
<td>3430</td>
<td>2727</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد السكان للسرير الواحد</td>
<td>1467</td>
<td>1549</td>
</tr>
</tbody>
</table>


دال- العمالة

خصست الخطة الخمسية الثالثة للتنمية جزءاً خاصاً للعاملين اليمنيين في الخارج. وفي هذا الإطار تهدف الخطة إلى:

1- تفعيل دور وزارة الخارجية والمغتربين لزيادة رعايتها للمغتربين.
2- توفير خدمات للمغتربين.
3- تحسين البيئة الاستثمارية وتقدم تسهيلات للمغتربين اليمنيين لتشجيعهم على الاستثمار وزيادة تحويلاتهم إلى اليمن.
4- تقديم تسهيلات وخدمات للمغتربين لتعزيز مساهمتهم في الترويج لليمن في الخارج.
5- تعزيز العلاقات مع دول الاعتراب.
6- إنشاء قاعدة معلومات عن المغتربين اليمنيين في الخارج.

ركزت خطة الدولة على توليد فرص عمل للشباب، وتم تخصيص مبالغ لهذا البرنامج. واستهدف أكثر من مكون منها تشجيع مشاريع ذات عماله كبيرة، مثل شق الطرق التي تشمل أعداداً كبيرةً من العمال لكن بشكل مقتصر، وخاصة في الريف. كما يركز البرنامج على دعم مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والأصغر، وهي مفيدة دعم من قبل البنك الدولي. ومن الملاحظ أن هناك زيادة في عدد القروض بشكل مهم وأغلبها يستهدف الشباب الذين لهم مشاريع صغيرة وحاجة لعملية ترويج لأفكارهم.

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي النصف سنوي، التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية وانعكاساتها على الاقتصاد اليمني، العدد الأول، شباط/فبراير 2007.
أما البطالة، فهي بمعظمها من العمالة غير الماهرة. وفي المقابل هناك تزايد في العمالة متوسطة المهارة. من هنا يفسر وجود وظائف شاغرة تبحث عن عمالية مناسبة. ويثير سحب الطبب على القوة العاملة لعام 2003 أن هناك نسبة عالية من طلبات القطاع الخاص للموظفين، لكن المواقع المطلوبة غير متوفرة للمتقدمين إلى الوظائف (مهارات كافية، والمعلوماتية، والمحاسبية، ومواقف أخرى). لا يجري اللجوء إلى عمالية أجنبية، مما يفسر وجود العمالة من الهند والفلبين. من هنا يمكن القول أن هناك بطالة في اليمن بالرغم من وجود عمالية أجنبية، مثلًا في قطاع السياحة. وهذا يرجع إلى عدم توازن الفرص والطلب على العمالة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك هجرة للعمالة، خاصةً في بعض التخصصات. ويعود ذلك إلى محدودية السوق، على سبيل المثال في هندسة النفط وقطاع البرمجيات، حيث تهجر العمالة إلى دول الخليج. والسهم الثاني لهذا الهجرة هو الرواتب المتواضعة التي يتفاوضها العمالة في هذه القطاعين مقابل فرص العمل في دول الخليج والرواتب المتوفّرة هناك. لكن العمالة المهاجرة في تناقص بسبب تداعيات حرب الخليج وسبب تزايد العمالة الآسيوية التي تقدم الإحصاءات وصولها إلى 15 مليون عمل في دول الخليج العربي. وبناء على تعداد السكان والمساكن في اليمن الذي أجري في عام 2004، تشير النتائج إلى وصول عدد المهاجرين والعمال الصينيين في الخارج إلى حوالي 1.8 مليون مهاجر يمني، وتراوح تحليلاتهم ما بين 1 و1.3 مليار دولار سنوياً خلال الفترة 1995-2003 (22). بالإضافة إلى الأمر الإيجابي لهذه التحولات في المساعدة لحد من الفقر وثأرها المباشر على العائلات اليمنية، فهي تشكل مصدرًا مهماً من مصادر العملة الأجنبية ومصدرًا لتمويل مشاريع التنمية، ومن هنا يبرز الأمر الإيجابي للتحولات على ميزان المدفعات.


(22) المراجع نفسها.
المائة
نمو
حوالي
في
في
٢
والجزﺀ
٧
،ةفي
٨
السكاني
والمطاعم
الخليجي
في
نلاحظ
كثيفة
الأسباب
عن
٢
٥بنسبة
الفترة
لنالاحظ
إجمالي
١١
النمو
٢
عادة
١١
والخدمات
المالية
بسبب
١٦
في
المائة
،لية قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ٦.٤ في المائة، والخدمات الحكومية بنسبة ٦.٢ في المائة، والتشييد والبناء بنسبة ٥.١ في المائة، في حين تتوزع ٦ في المائة من العمل على ٦ قطاعات أخرى.

وتجرد الإشارة إلى أن القطاع الزراعي يستقطب أكثر من نصف العمالة. ويلاحظ ارتفاع العاملين في هذا القطاع من ٢١٥٠ ألف عام عام ٢٠٠٣ إلى ٢٢٥٠ ألف عام عام ٢٠٠٥، بنسبة نمو بلغت ٥.٣ في المائة. لكن كنسية من إجمالي العمالة، نلاحظ تراجعًا طفيفًا في نسبة العاملين في الزراعة. إنفاذًا في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥. وترجع نسبة العاملين في الزراعة إلى أن الريف اليمني لا يزال يضم حوالي ٧٢ في المائة من إجمالي السكان حسب تعداد عام ٢٠٠٤، وأغلب العاملين في الزراعة هم أصحاب الأراضي والجزء الكبير منهم يعيشون في مناطق الجزء الكبير من نفاذ النتائج المحليو، لا يساهم في إجمالي الناتج المحلي إلا بعدد ثابت قليل عن ١٢ في المائة، في حين أن قطاع النزاع الذي يمثل أكثر من ٣٠ في المائة من النتائج المحليو، لا تحتوي نسبة منعمال ٥.٥ في المائة. أما المرحلة الثانية من حيث عدد العاملين، فيحتلها قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي يضمن حوالي ١٢.٤ في المائة من إجمالي العمالة في عام ٢٠٠٥ بعد أن كان يضم حوالي ١١.٤ في المائة في عام ٢٠٠٣. ويشهد قطاع التجارة والمطاعم والفنادق أعلى معدل نمو خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ بمعدل نمو حوالي ٥.٧ في المائة. ويعود هذا الارتفاع بسبب التسهيلات التي يوفرها للعمال في هذا القطاع إلى الأسباب التالية: تزايد الاستثمار في قطاع التجارة والمطاعم، وزيادة السياحة إلى اليمن من دول التعاون الخليجي. وتحتل الخدمات الحكومية المرتبة الثالثة بنسبة ١١.٤ في المائة من إجمالي العمالة، متراوحة من ١١.٤ في المائة في العام ٢٠٠٣. أما المرحلة الرابعة، فيحتلها قطاع التشييد والبناء، وهو قطاع ذو عملة كثيفة يضمن حوالي ٧.١ في المائة من العملية في عام ٢٠٠٣ بعد أن كان يضم ٧.٤ في المائة في العام ٢٠٠٣، متوسط قدره ٥.١ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. ويكون هذا الارتفاع إلى جهود الحكومة في زيادة عمليات التشييد والبناء في السنوات الماضية، وتزايد الطلب على السواكن نتيجة النمو السكاني، وتزايد السكان في المدن (الجدول ٢١).
الجدول ٢١ - توزيع العمالة في اليمن حسب القطاعات الاقتصادية (بالألف والأدف والألف المنوية)

القطاع
<table>
<thead>
<tr>
<th>القطاع</th>
<th>٢٠٠٣</th>
<th>٢٠٠٣</th>
<th>٢٠٠٣</th>
<th>٢٠٠٣</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الزراعة والغابات والصيد</td>
<td>٢١٥٠</td>
<td>٢١٥٠</td>
<td>٢١٥٠</td>
<td>٢١٥٠</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات الاستخراجية</td>
<td>١٨٧</td>
<td>١٨٧</td>
<td>١٨٧</td>
<td>١٨٧</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات التحويلية</td>
<td>١٥٢</td>
<td>١٥٢</td>
<td>١٥٢</td>
<td>١٥٢</td>
</tr>
<tr>
<td>الكهرباء والمياه والغاز</td>
<td>٨٣</td>
<td>٨٣</td>
<td>٨٣</td>
<td>٨٣</td>
</tr>
<tr>
<td>التعشيد والبناء</td>
<td>٦٧</td>
<td>٦٧</td>
<td>٦٧</td>
<td>٦٧</td>
</tr>
<tr>
<td>التجارة والطعام وال&amp;pagebreak</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>التمويل والتأمين والعقارات</td>
<td>٦٧</td>
<td>٦٧</td>
<td>٦٧</td>
<td>٦٧</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات الشخصية والاجتماعية</td>
<td>٢٦٨</td>
<td>٢٦٨</td>
<td>٢٦٨</td>
<td>٢٦٨</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات الحكومية</td>
<td>١٤٠</td>
<td>١٤٠</td>
<td>١٤٠</td>
<td>١٤٠</td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي العاملين في الاقتصاد</td>
<td>٣٩٣</td>
<td>٣٩٣</td>
<td>٣٩٣</td>
<td>٣٩٣</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السري، ٢٠٠٣.

شهدت البطالة تراجعاً متواضعاً خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ من ١٤.٩ في المائة في العام ٢٠٠٣ إلى ١٤.٣ في المائة في العام ٢٠٠٥. أما فيما يتعلق بمعدل البطالة، فإنه يتركب بين الشباب، ووفق دراسة منظمة العمل الدولية، فإن نسبة البطالة لدى الشباب اليمني تصل إلى ١٨ في المائة ومن المتوقع أن تتراوح ما بين ٢٩-٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٦. و كنتيجة لذلك، فإن معدلات البطالة المرتفعة خاصة عند الشباب وغياب الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل تزيد من حالات الفقر في البلاد.

لذا تعمل الحكومة على تشجيع المشاريع التي تركز على الموارد المحلية الطبيعية مثل الإسمنت والزجاج، وهي تعتزم على المواد الخام المحلية. ويفرض قانون العمل على المستثمرين أن يستخدموا ما يزيد عن ٢٥ في المائة من العمال من الخارج، بشرط أن تكون غير متوفرة في السوق الداخلي. ففي قطاع النفط، يمثل العمال اليمنيون حوالي ٢٨.٥ في المائة من العمال و٧.٨ في المائة من العمال في مجال التنقيب عن النفط (الجدول ٢٢).

الجدول ٢٢ - العمالة في شركات النفط والغاز والمعادن لعام ٢٠٠٥

<table>
<thead>
<tr>
<th>العمالون</th>
<th>العمالون</th>
<th>عدد العاملين في شركات النفط</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الإجمالي</td>
<td>الأجانب</td>
<td>اليمنيون</td>
</tr>
<tr>
<td>١٣٠</td>
<td>٣٨</td>
<td>٩٣</td>
</tr>
<tr>
<td>٧٠.٨</td>
<td>٣٨</td>
<td>٩٣</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السري، ٢٠٠٥.
لعبة - البيئة

حظيت البيئة باهتمام متزايد خلال الفترة 2003-2005، إذ تبنت الحكومة عدة إجراءات وأصدرت القوانين الهادفة لحماية البيئة. وأصدرت الحكومة في العام 2005 قرار إنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة، وقامت بإعداد مشروع اللائحة التنظيمية للهيئة. كما تم صدور قانون بالموافقة على انضمام اليمن إلى اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم بالنسبة لبعض المواد الكيميائية وصيادات الآفات الخطرة المتداولة في التجارة الدولية. وتم تسجيل العديد من الجهات من قبل الهيئة العامة لحماية البيئة، منها إعلان عن عدة محميات منها:

- محميات بيئة طبيعية.
- محميات تاريخية (صنعاء القديمة).
- محميات ثقافية.

في قطاع النفط والمعادن، تم تحديد قائمة معينة مع وزارة البيئة بحيث يجب استطلاع رأي وزارة البيئة قبل الحصول على ترخيص. وتم إعداد استراتيجية مرحلية لإحلال البنزين الخالى من الرصاص.

كما تقوم الحكومة بحملات توعية على التلفزيون اليمني للتعريف بضرورة حماية البيئة ودعوة الأفراد لقيام بمبادئ الاحتفاظ على البيئة، مثل الامتناع عن رمي النفايات في الشوارع العامة واستخدام الحاويات المخصصة لذلك. وتم تأسيس 17 ناديًا بيئيًا ضمت حوالي 215 طالبًا ومدرسة.

لا أن هذه الجهود لا زالت محدودة وغير مرتبطة بخطة بيئة واحدة للتنمية تتوقف لها إمكانيات النجاح من موارد مالية وبشرية.
رابعاً - الإطار التشريعي والقانوني

الف - دعم قوانين زيادة الشفافية والمشاركة في التنمية

تدرك الجمهورية اليمنية أن التنمية لا يمكن تحقيقها دون تعاون جميع اللاعبين على الساحة الاقتصادية، ولذا التغلب على القطاع الخاص والقطاع العام. لذلك، لا بد من المشاركة الفعالة للقطاع في عملية التنمية من أجل مواجهة التحديات. ومن جهة أخرى، لا بد من الانتقاد على المجتمع المدني والمنظمات الدولية والدول النامية لتقديم الدعم اللازم للنهوض بالاقتصاد اليمني. فالقطاع الخاص يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد، فهو يضمن حوالي نصف العمال اليمنية ويهمس على قطاع الزراعة والتجارة والمطاعم والفنادق والصناعات، إذ أن 97% في المالية من المنشآت الصناعية يمثلها القطاع الخاص، مما يمثل جزءاً كبيراً من رأس المال اليدوية التجارة العامة في الدولة.

مع تغير الحكومة في شباط/فبراير 2006، تم تبني مسارات وسياسات وإجراءات حديثة واعتمدت الأجندة الوطنية للإصلاحات، والتي تحتوي على أكثر من مكون:

1- الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتقنية (الموازنة العامة). وتلتزم فريق إعادة بناء سوق الأوراق المالية، وهناك مشروع قانون للتأسيس يطلب إعادة النظر في بعض القوانين.
2- إصلاح بيئة الاستثمار (العمل على تحسين مناخ الاستثمار).
3- إصدار قانون لمكافحة الفساد وتأسيس هيئة لمكافحة الفساد لتصبح هيئة مستقلة عن الحكومة.
4- إصلاحات للسجل العقاري وتطبيق سلطة القضاء والقانون وتعزيز دور المحاكم للمحاسبة والرقابة.
5- إصدار قانون التجارية الداخلية في آذار/مارس 2007، وتم الانهاء من مناقشة قانون التجارة الخارجية الذي من المتوقع صدوره قريباً.

من جهته، تسعى وزارة المالية إلى إعادة هيكلة الوزارة وتسيب الإجراءات وإعطاء الهيئات صلاحية بالتعامل مع نفقاتها، بحيث يصبح تأثيرها رقابيا أكثراً. كما تركز الوزارة على إعطاء مساحة أكبر لعملية معالجة اختلاس الموازنة، زيادة الإيرادات غير النفطية، ومعالجة أوضاع القطاع العام. فهي تسعى إلى أن تكون الموازنة منطقية لتنفيذ استراتيجية التنمية. كما تسعى إلى مواجهة النظام المالي؛ إدخال بنود الموازنة على الكمبيوتر ومتلقيتها الكترونياً. من جهة ثانية، للحد من الاحرازات، قامت بتقسيم الجهات ومنحتها صلاحيات التصرف مع تقديم عملية الرقمية، وقامت بتوفير دليل خدمات الجهاز المالي ومعظم الجهات التي تمنح خدمات بهدف تبسيط الإجراءات، وأعلنت استقلال البنك المركزي عن وزارة المالية منذ العام 2006.
من جهة ثانية، تم إنشاء وزارة للمغتربين وفصلها عن وزارة الخارجية للتركيز على عملية جذب أموال المستثمرين المغتربين في الخارج.

وفي مجال الشفافية والحكم الرشيد، تم النظر في قانون المشتركة والمناقصات الحكومية وتم تبني نظام أي جديد يهدف إلى تنفيذ الموازنة العامة، وتم بقاء قاعدة بيانات ومعلومات مركزية عن جميع مصادر القطاع العام. ومعالجة مشكلة الأذواق الوظيفي، تم تفعيل نظامالجمال والصورة وبدأت إعادة النظر ببيئة الأجور، إذ تم تنفيذ المراحل الأولي والثانية والمرحلة الثالثة بصدقة التنفيذ، لتقليل الفوارق بين الجهات وتحسين الأجور. وصدر قانون رقم 43 لعام 2005 بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات، ويهدف إلى توحيد هيئة الأجور وتقليل الفوارق في سلم الرواتب لدعم الشفافية في التوظيف، وتم إعداد استراتيجية وطنية للأجور والمرتبات.

وبناءً على تحسين بيئة النشاط التجاري، تم البدء بمشروع رفع كفاءة قطاع التجارة بتمويل من بعض المنحين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونافذة في غاية خلق نافذة واحدة. وتم تقسيم المشروع إلى جزأين: جزء أول للتأكد من الوثائق، والثاني عبر الإنترنت لدفع الرسوم. وبدأ العمل بالجزء اليدوي المخصص لاستقبال الطلبات وصياغة الأخطاء لرفاهية الراغبين بالتقدم. والأغلب، تحدد مواعيد الرد على الطلبات للحد من استخدام الواسطة والفوؤد. وتم العمل على التدريب الإلكتروني لجميع الشركات الأجنبية، بما فيها الشركات العاملة في مجال النفط.

 Broken- محاسبة الفساد وتبييض الأموال

في عام 2007، تم إصدار قانون مكافحة الفساد والذي تضمن إنشاء أمانة هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد. كما تم إصدار قانون المناقصات والمزايا والمصادر الحكومية الهادفة إلى حماية المال العام والحفاظ على ممتلكات وأصول الدولة، ومحاسبة الفساد في أعمال المناقصات والمزايا والمصادر إلى حماية المال العام والحفاظ على ممتلكات وأصول الدولة، ومحاسبة الفساد في أعمال المناقصات والمزايا والمصادر، والمساواة بين المنافسين، وزيادة الشفافية والكفاءة الاقتصادية في أعمال المناقصات والمزايا والمصادر، والإشراف والرقابة عليها، وذلك لضمان سلامتها وحماية المال العام والمصلحة العامة ودفع تشجيع المقاتلين والموردين والاستشاريين إلى تطوير أدائهم المهني وإقتصادياً. كذلك تم بوجود إنشاء هيئة علية مستقلة تسمى الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايا والمصادر، تتم بتقليدية مالية وإدارية وتخضع لإشراف رئيس الجمهورية. كذلك تم إصدار قانون الدما المالية، وتمكى فيه أي موظف عام يعين بموقع ما يجب أن يقدم إقراراً بذمة المالية.

وبناءً على التنافسي، تم تعزيز دور البنك المركزي في الرقابة على الجهاز المصرفي. وتسعى الحكومة إلى الانطلاق إلى نظام الخزينة لتقليل الضغط على البنك المركزي كما ينغرف للرقابة والقطاع المصرفي فقط.

جيم - دعم مشاركة المرأة في التنمية

تسعى الحكومة جاهدةً لزيادة دور المرأة في المجتمع. وفي السنوات الأخيرة، تم تسجيل زيادة في نسبة التحاق الفتيات بالمدارس، والتوفيق، والأحزاب، وتمكنت المرأة من الحصول على مراكز قيادية. وتمكنت من الحصول على مقعد نائب واحد من أصل 301 مقعداً في انتخابات عام 2003. في المقابل،
ارتفع عدد النساء المسجلات للأنتخاب من 500 ألف في انتخابات عام 1993 إلى أكثر من 3 ملايين في انتخابات عام 2003.

وتشير البيانات الخاصة بموظفى القطاع العام إلى هيمنة الذكور في الوظائف. فمن بين 89,079 موظف، 67104 هم من الذكور في حين أن 23626 فقط هم إناث. فتمثل الإناث 16.8% في المائة فقط من إجمالي الموظفين في عام 2005. وبالنظر إلى التوزيع حسب الفئات، يلاحظ أن 4 و 0.7 في المائة من الموظفين ذوي سلطة على هم من الإناث و1 في المائة من موظفي الفئة الأولى هم من الإناث (32).

وعليه، لا زال هناك المزيد الذي على الحكومة عمله من أجل زيادة مساهمة المرأة في اتخاذ القرار سواء على المستوى التنفيذي أو التشريعي. وبالرغم من زيادة عدد الأحزاب السياسية بعد الوحدة اليمنية، فإن عدد النساء في مجلس النواب لم يتجاوز امرأة واحدة من بين أكثر من 300 عضو. أما في الوزارة، فيضم مجلس الوزراء الحالي امرأتين.

(32) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2006.
خامساً - الجهود المبذولة من قبل الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠٠-٢٠١٠

أقر مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المنعقد باقل البلدان نمواً، الذي عقد في بروكسيل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠٠-٢٠١٠، لمساعدتها على مكافحة الفقر، وتحسين كفاءة اقتصاداتها، وتحقيق نمو اقتصادي مقبول. وتم تحديد سلعة الزامات لتحقيق التنمية المستدامة، فيما بلي مراجعة التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تطبيق برنامج العمل لاقل البلدان نمواً المبتعد عن مؤتمر بروكسيل، مع التركيز على الجهود التي بذلت في كل من الالتزامات السبعة.

الف - التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس

يركز هذا الالتزام على تحسين مستوى معيشة الفرد كخطوة لمحاربة الفقر. ويعدّ إلى تحقيق مستوى نمو مقبول للناتج المحلي الإجمالي من خلال تبني سياسات إصلاحية للاقتصاد الكلي، وتحسين من كفاءة السوق. ويعدّ هذا الالتزام إلى دعم مشاركة المرأة في التنمية والتركيز على الشباب ومنحهم الفرص الملائمة.

في هذا الإطار، حققت الجمهورية اليمنية تقدماً ملحوظاً نحو تنفيذ هذا الالتزام، فحقق الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع من ٣.٨ في المائة في عام ٢٠٠١، وهو العام الأول للبرنامج، إلى ٤.٥ في المائة في عام ٢٠٠٦. كما قامت بتقييم لائحة الخطة الاقتصادية الثالثة للتنمية (٢٠٠١-٢٠٠٦) وعلى أساسها قامت بإعداد الخطة الاقتصادية الثالثة للتنمية تحت عنوان "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة لتحدي الفقر، ٢٠٠٦-٢٠١٠". وركز هذا الخطة على التنمية البشرية ومنحها اهتماماً خاصاً وتحديد نسبة نحو الناتج المحلي الإجمالي بعدد ٧ في المائة في نهاية فترة تنفيذ الخطة. وأعلنت الجمهورية اليمنية أنها قامت بتثبيت جميع مشاريع البنية التحتية المقررة في الخطة الاقتصادية الثالثة، بما تليل جهوداً مشروعة أسراع مستوى معينة من رفع عدد من الإصلاحات للاقتصاد الكلي، وتحسين من كفاءة السوق، وتعديد مبدأ التنقيم المستمر للخطط والاستراتيجيات، وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الجمهورية اليمنية بتقليل دور الخدمات المحلية لمعالجة أوضاع العمالة الفائضة، واتخذت الإجراءات لمحاربة الإرتداد الإقليمي، وتوجّه هيكل الأجور، واستخدام نظام الأورشة الإلكترونية لحفظ بيانات الموظفين. وتوجهت إلى دعوة القطاع الخاص والقطاع الأجنبي للانشار في مشاريع البنية التحتية، وخاصة تلك التي تشكل عمالات أكبر. وتمكنت من خفض نسبة الفقر إلى ٣٥.٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، الذي كان يتجاوز ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠١.

يا – حسن التدابير على الصعوبات الوطني والدولي

يشكّل هذا الالتزام حول الحكم الرشيد وضرورة دعم قوانين زيادة شفافية. ويعدّ إلى بذل الجهود لبناء إطار التشريعي والتنظيمي والقضائي الفاعل، ودعم مشاركة المجتمع في التنمية، ودعم الادارية الإدارةية، ومحاربة الفساد.
كجزء من تنفيذ هذا الالتزام، قامت الجمهورية اليمنية باتخاذ عدة تدابير وإصدار القوانين لإصلاح القضاء، ومحاربة الفساد من خلال إصدار قانون لمكافحة الفساد وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد، وقانون آخر للمستشريات الحكومية لدعم الشفافية وتنظيم مشترات الدولة. كما قامت بإصدار بعض القوانين الأخرى، وتبعض الأدوات المجانية، في美德公司 إدارة في وزارة المالية والهيئة العامة للأعمال، وتفعيل عمل النافذة الواحدة، ومنح وزارة المالية دوراً رقابياً، والتقليل من ظاهرة الأسلاك. إلا أنه بالرغم من ذلك، لا زالت مشكلة الفساد المالي والإداري من المشاكل التي تواجه الدولة في جهودها لدعم الشفافية والمحاسبة. وبالرغم من إصدار القوانين المنظمة والمحاربة الفساد، إلا أن المشكلة تكمن في التطبيق.

جيم- بناء القدرات البشرية والمؤسساتية

يركز الالتزام الرابع على القدرات البشرية وكيفية بناء قدراتها. وفي هذا الإطار، على الدولة أن تبذل الجهود من أجل زيادة نسبة الالتحاق بالدارس، وتحسين مستوى التعليم، ومحاربة البطالة، وزيادة نسبة التغطية الصحية، وتقييل نسب الاستغذية، والحد من انتشار الأمراض المعدية كالملاريا ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، والتركيز على التنمية الريفية. لذا، يدعو هذا الالتزام إلى زيادة مخصصات الدولة للقطاعات الاجتماعية وخصوصاً في القطاع التعليمي، ودعم مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال من أجل تحقيق التعليم والخدمات الصحية للجميع.

في إطار الالتزام الثامن، قامت الجمهورية اليمنية ببذل الجهود لنشر التعليم للجميع وتمكنت من زيادة نسبة الالتحاق بالدارس بنسبة نحو 10% في السنة 2000-2003. وارتغت نسبة الالتحاق بالدارس بنسبة 20% في الدولة. وتقبل الجهود المبذولة من قبل الدولة من خلال زيادة المخصصات لهذا القطاع، وتنظيم ورش عمل تدريبية، ومشاركة الفاعلة في الاجتماعات الإقليمية والدولية. في المقابل، قامت الجمهورية اليمنية بتحسين نسبة التغطية الصحية التي وصلت إلى حد 58 في المائة.

كما تسعى الجمهورية اليمنية لتحقيق تنمية رفيعة من خلال توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المحافظات ومنح الأطباء والممرضات والعمال في الأدوار عقود لتشجيعهم على البقاء في الريف، وللحد من نسبة النزوح إلى المدن. وترتبط إلى دعم المشاريع ذات الصلة بتطوير الصحة، في المناطق الريفية.

والرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك طريق طويل أمام الحكومة لتحقيق هدف التعليم للجميع وزيادة نسبة تسجيل الأطفال في التعليم الابتدائي، الذي هدف الزامي للجنين. وساوية التعليم في اليمن ليست فقط في عدم تفوق الفرص للجميع للالتحاق بالتعليم الابتدائي، بل في مشكلي ازدياد الفصول الدراية وبالتالي انخفاض مستوى المردود التعليمي، الأمر الذي يعكس سلباً على جهود الدولة لتحقيق نوعية التعليم. وذلك يعني التعليم، وخاصة التعليم الابتدائي، من ارتفاع نسبة التسرب، وخاصة الإناث، أي لأسباب الفقر أو الزواج المبكر.

دال- بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً

يركز الالتزام الرابع على كيفية تحسين الكفاءة الإنتاجية. ويتحرك هذا الالتزام حول تطوير شبكة النقل من خلال بناء وتطوير وتحديث البنية التحتية، ورفع كفاءة قطاع الاتصالات وانشاره بانفانت خصوصاً لمناطق المحافظات، ودعم مشاركة القطاع الخاص في العملية الإنتاجية وفي الخدمات، ومنح اهتمام أكبر للقطاعات التي تتمتع فيها الدولة ببيئة نسبية، والاهتمام بقطاعات الزراعة والصناعة والسياحة.
في هذا الإطار، قامت الجمهورية اليمنية ببذل المزيد من الجهود لتطوير البنية التحتية وتحسين النقل البري والبحري والبري والجوي من خلال زيادة طول الطرق السطحية وتحسين كفاءة الموانئ والمطارات، وكسر احتكار الشبكة الوطنية لعمليات الشحن الجوي. كما تمكنت الحكومة من زيادة تغطية شبكة الكهرباء وعدد المستفيدين من توصيلات المياه والصرف الصحي.

فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، سجلت الجمهورية اليمنية تقدماً في تغطية الهاتف إذ ارتفع عدد الهواتف العامة الثابتة منها والنقالة. كما زاد عدد المشتركين في خدمة الإنترنت وعدد مقاهي الإنترنت، وتحسين الخدمات البريدية.

في مجال القطاعات الاقتصادية، تم الترويج لمشاريع في قطاع الزراعة والأسمك والصناعات التحويلية، بما تتمتع به اليمن من ميزة نسبية. وتسعى اليمن لتحسين وضع السياحة من خلال دعم هذا القطاع ودعوة المستثمرين إلى قطاع الفنادق والمطاعم.

وبصورة عامة، ورغم جهود الحكومة، لا زال التقدم في هذا الالتزام بطيئاً ولم تستغل القطاعات الواعدة، مثل السياحة وصيد الأسماك، الاستغلال الأمثل الذي يرفع من حضورها من إجمالي الناتج المحلي، وكذلك يوفر مصدر آخر من مصادر الدخل. وتتمتع اليمن في ميائية السياحة وصيد الأسماك، إلا أنه نظراً لعدم توفر الإمكانيات المالية والفنية، لم يتمكن هذا القطاع من تحقيق النمو الذي يتناسق مع الإمكانيات.

هاـ- تعزيز دور التجارة في التنمية

يدعو الالتزام الخامس للدولة إلى تعزيز دور التجارة لتصبح محركاً للتنمية. لذا على الدولة تبني سياسات تدعم الانتفاح على العالم الخارجي من خلال تخفيض تكلفة الإنتاج والقدرة التنافسية، وتسهيل عملية تجارة السلع والخدمات، والتكامل على المستويين الإقليمي والدولي.

كجزء من تنفيذ الالتزام الخامس، قامت الجمهورية اليمنية ببذل الجهود الرامية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتسعي جادةً للاستثمار مع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. وفي هذا الإطار، تم تعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات وتخفيف ضريبة الاستيراد، وسيتم تخفيض ضريبة الدخل خلال عام 2007. وقد أقيمت أسواق حرة لجذب المستثمرين.

واو- حماية البيئة

يركز الالتزام السادس على حماية البيئة ويدعو إلى تبني الإجراءات اللازمة لحفظ على الموارد الطبيعية وتوزيع الوعي الداعم للمحافظة على البيئة.

في إطار تنفيذ الالتزام السادس، تتمت الحكومة اليمنية عدة إجراءات لحماية البيئة وقامت بإنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة. وانضمت اليمن إلى اتفاقية روتردام، وأعلنت عدة مناطق ك мировيات طبيعية. كما قامت بحملات توعية لتعريف الأفراد بضرورة الحفاظ على البيئة.
زاي- تعبئة الموارد المالية

يتمحور الاتفاق السابع حول ضرورة تعبئة الموارد المالية لتحقيق التنمية. ويدعو إلى زيادة الإدخار، ومنح القروض لتمويل المشاريع الصغيرة جداً، وزيادة كفاءة قطاع البنوك والضرائب، وكافحة تبييض الأموال، والعمل على استخدام المساعدات الخارجية بشكل فاعل، وحسن إدارة الديون، والعمل على جذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

كجزء من تنفيذ الاتفاق السابع، قامت الجمهورية اليمنية بجهود حثيثة لتعبئة الموارد المالية للتنمية.

فتمكن من الحصول على تعهدات بقيمة 5 مليارات دولار خلال مؤتمر للمانحين في عام 2002 لتمويل مشاريع تنمية والكشف من الفقر، كما تمكنت من خفض نسبة الديون الخارجية. كما تحاول الجمهورية اليمنية جاهدةً أن تحسن من مناخ الاستثمار بهدف زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي لا يزال متدنياً جداً. وعقدت مؤتمراً لعرض الاستثمارات في اليمن خلال شهر نيسان/أبريل 2007 للترويج لفرص الاستثمار والتعريف بمناخ الاستثمار. وبالرغم من أن هذا الاتفاق كان أقل من المتوقع، والذي كان في حدود 7 مليارات دولار، إلا أن الأهم هو تنفيذ هذه التعهدات والسرعة المطلوبة. كما أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا زال دون المستوى المطلوب، ولكن هذه ظاهرة عامة في معظم البلدان نمواً.

الجمهورية اليمنية من الدول التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الخارجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لضائة الموارد المحلية، حيث تعتبر المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين من أهم المصادر الخارجية. وفي هذا الخصوص، تعمل الحكومة على مؤتمرات المانحين من أجل تحقيق زيادة كبيرة في تدفق الموارد الخارجية للتنمية، وخاصةً في ظل الانخفاض التدريجي لإنتاج النفط وارتفاع تكلفة الواردات من المواد الغذائية، وخاصة القمح.
سادسًا - الخلاصة والتوصيات

ألف - الخلاصة

كجزء من تنفيذ الالتزامات السبعة التي وردت في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2001-2002، قامت الجمهورية اليمنية بالعديد من الجهود خلال الفترة 2003-2007. من أهم تلك الجهود، نذكر ما يلي:

1- تحقيق نسبة نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 6.4 في المائة في عام 2005. وبالرغم من هذا الارتفاع في معدل النمو، إلا أنه لا يزال أقل من الأهداف التي تم وضعها من قبل الحكومة في الخطة والاستراتيجيات والبالغ 7 في المائة سنوياً. وتبنت الحكومة السياسات التي تركز على الناس، فاتبعت إجراءات جديدة للتحسين من كفاءة السوق ودعم القطاع العام، والاستثمار في البنية التحتية. ورسمت الخطط الرامية لتحسين معيشة الفرد وتوفر الاحتياجات الأساسية من تعليم وخدمات صحية وطرق.

2- تبني سياسات اقتصادية ومالية وإدارية تدعم تكامل اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي. في هذا الإطار، سعت الحكومة إلى خلق بيئة اقتصادية مستقرة وهي تعمل على تحسين مناخ الاستثمار وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كجزء من تعزيز الموارد المالية ومساهمة الفجوة التي يسببها تدفق النفط اليمني وترجمة حجم العملة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي.

3- إصدار قانون جديد لمكافحة الفساد وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد، وقانون تنظيم المشتريات والمناقشة الحكومية لدعم الشفافية والقيام ببعض الإصلاحات القضائية وعلى السجل العقاري.

4- نجاح الحكومة في خفض معدل الفقر من 42 في المائة عام 2001 إلى 35.5 في المائة عام 2005، وخفض البطالة من 14.9 في المائة في العام 2003 إلى 14.3 في المائة عام 2005، وزيادة نسبة الانتشار بالتعليم لدى الذكور والإناث بشكل ملحوظ، وزيادة التشغيلية الصحية في المناطق الريفية، بالإضافة إلى التقدم البطيء لتحسين خدمات التعليم والصحة.

باء - التوصيات

1- تنسيق السياسات المالية والتنمية وتنسيق أولويات كل ضرورية.

2- المواءمة بين الإصلاح والإدارة الجيدة لها.

3- التشريع بتنفيذ الخطط والاستراتيجيات المرسومة وتقليل الفترة الزمنية بين صدور الدراسة والتطبيق الفعلي.

4- الاستمرار بمحاربة الفساد الإداري ودعم الشفافية في مختلف جهات الدولة وزيادة الرقابة على العمل الإداري.
5 - تشجيع قطاع الزراعة والأسماك وإدخال التقنيات الحديثة عليه، التي من شأنها أن تزيد من كفاءة الإنتاج.

6 - زيادة المخصصات المالية لقطاع الصحة في الموازنة العامة، والعمل على التوعية والتثقيف الصحي للمناطق الريفية.

7 - تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة ودفعه لتوفير الخدمات الصحية للمواطنين من خلال الابتكار والكفاءة.

8 - العمل على تحسين مستوى التعليم وإدخال اللغات وتكنولوجيا المعلومات على التعليم الابتدائي كجزء من عملية بناء العائلة والصحة والسلامة، وبالتالي التخفيف من الفقر.

9 - دعم المشاركة الفعالة والكاففة لقطاع الخاص في التنمية.